

القدرة على الإرغام

مواجهة الأعداء بدون حرب

ديفيد س. غومبرت (David C. Gompert)
هانس بيننديك (Hans Binnendijk)

حُضِّرَ لمصلحة الجيش الأمريكيّ

تمّت الموافقة عليه للنشر العامّ؛ لا قيود على التوزيع

للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني:
www.rand.org/t/rr1000

تمّ نشر هذا البحث بواسطة مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا

مؤسسة RAND هي منظمةٌ بحثية تعمل على تطوير حلول لتحدّيات السياسات العامة وللمساعدة في جعل المجتمعات في أنحاء العالم أكثر أمناً وأماناً، وأكثر صحةً وازدهاراً. مؤسسة RAND هي مؤسسةٌ غير ربحية، حياديةٌ، وملتزمةٌ بالصالح العامّ. لا تعكس منشورات مؤسسة RAND بالضرورة آراء عملاء ورعاة الأبحاث الذين يتعاملون معها.

ادعم مؤسسة RAND
تبرّع بمساهمةٍ خيريةٍ معفاةٍ من الضريبة على:
www.rand.org/giving/contribute

www.rand.org

تمهيد

قد تجد الولايات المتحدة أنّ استخدام القوة العسكرية لمواجهة التهديدات العديدة والمتنوعة للأمن الدوليّ، والتي ستظهر خلال السنوات القادمة، بات يتّصف بصعوبةٍ وكلفةٍ وخطورةٍ متزايدة. ربما لا يكون هناك بديلٌ عن القوة العسكرية في بعض الظروف، ولكنّ المشرّعين الأمريكيين يحتاجون إلى خياراتٍ غير عسكريةٍ أفضلَ ينتقون من بينها. إنّ إجراءاتٍ مثل الدبلوماسية الحاذقة، والمساعدة الاقتصادية الفعالة، ونشر الأفكار والمُثُل الأمريكية، كلُّها جيدةٌ بالفعل، ولكن لا يمكن الاعتماد عليها لهزيمة، بل ولا حتى لردع المعتدين العازمين على العدوان. سنقوم باستكشاف الفسحة الواقعة بين حدَّي القوة العسكرية الصلبة والقوة الناعمة، وهي الوسائل غير العسكرية لإرغام وردع وإضعاف ومعاقبة أولئك الذين يهددون السلام والأمن والمصالح الأمريكية. هذا الاستقصاء كان جزءاً من مشروعٍ ينفّذه مكتب المراجعة الدفاعية الربعي التابع للجيش الأمريكيّ، (Army Quadrennial Defense Review Office) وعنوان المشروع: "الأمن الصلب". يقدّم هذا التقرير مقارباتٍ بديلةٍ لتأمين المصالح الأمريكية تشكّل استكمالاً للأمن الصلب وتجعله أكثر فعالية.

بالإضافة إلى التعريف بقوة الإرغام وتصنيف أنواعها، يبحث هذا التقرير في كيفية استثمار بعض المزايا التي تتفوق فيها الولايات المتحدة على أعدائها المُحتَملين في مضمار الخيارات غير العسكرية. نقوم بتقييم أدوات الإرغام التي تبدو واعدةً بشكلٍ خاص، ونقدم اقتراحاتٍ عمليةٍ لشحذها واستخدامها. يبحث التقرير في خياراتٍ تتعدى القوة الصلبة لتحقيق الأهداف والغايات الأمريكية، وحماية المصالح الأمريكية.

لقد رعى هذا البحث مكتب المراجعة الدفاعية الربعي التابع للجيش الأمريكيّ، وتمّ تنفيذه ضمن برنامج الاستراتيجية والعقيدة والموارد التابع لمركز Arroyo في مؤسسة RAND (RAND Arroyo Center's Strategy, Doctrine, and Re-

sources Program). إنّ مركز RAND Arroyo، الذي هو جزءٌ من مؤسسة RAND، هو مركز بحوث وتطوير يعمل بتمويل فدراليّ، وبرعاية الجيش الأمريكيّ.

إنّ الترميز التعريفيّ الفريد للمشاريع (PUIC)، الخاصّ بالمشروع الذي أنتج هذه الوثيقة هو HQD156919.

المحتويات

الأشكال والجداول

الأشكال

الجداول

الملخص

إنّ الهواجس الشائعة بخصوص شنّ الحروب، وكلفتها المتعاظمة، والأخطار المرافقة لها، كلُّها عوامل ترفع من أهمية قدرة الولايات المتحدة على الإرغام. في هذه الأثناء، ثمة عوامل أخرى تزوّد الولايات المتحدة بخياراتٍ إرغاميةٍ واعدة، منها عولمة التجارة، والاستثمار، والموارد المالية، والمعلومات، والطاقة، لاسيما ضد أعداءٍ يعتمدون على قدرة الوصول إلى أسواقٍ وأنظمةٍ كالتي ذكرناها.

من بين أكثر خيارات القدرة على الإرغام المتوفرة للولايات المتحدة أهميةً هي العقوبات المالية، ودعم المعارضة السياسية اللاعنفية لأنظمة الحكم المعادية، والعمليات الهجومية الإلكترونية. إنّ منع الأعداء من الوصول إلى نظام الشبكة العالمية للبنوك يمكن أن يتسبب بأذى اقتصاديٍّ شديدٍ ذي آثارٍ قابلةٍ للانتشار، كما وبالإمكان ضبط معياره بناءً على ردة فعل الهدف. المشاركة في العقوبات المالية لا يلزم أن تتجاوز البلدان الرئيسية التي تستقر فيها البنوك الكبرى. إنّ دعم المعارضة المؤيدة للديمقراطية يحمل قدرةً كبيرةً على الإشعار بالتهديد ويوفّر سطوةً قوية، كما تساعد وسائل التواصل الاجتماعيّ والإعلام العالميّ، الحركات المحلية وأنصارها الخارجيين. في الوقت عينه، تشير التطورات الأخيرة إلى أنّ خطر حدوث قمعٍ أو فوضى قد يكون احتماله كبيراً، مما يستدعي استخداماً رشيداً لأداة الإرغام هذه.

العمليات الهجومية الإلكترونيّة هي أيضاً ذات مردودٍ عالٍ ولكنّ المخاطرة فيها عاليةٌ أيضاً. إذا تمّ توجيهها بمهارةٍ نحو هدفٍ ما، فبمقدورها زعزعة أداء وثقة الدول والأسواق، وهي بالتالي تحمل قيمةً إرغامية. من جهةٍ أخرى، فإنّ مخاطر وتكاليف الأضرار الجانبية واحتمال الردّ بالمِثل والتصعيد جديرةٌ بالاعتبار، لاسيما إذا كان البلد–الهدف هو نفسه صاحب قوةٍ حربيةٍ في المجال الإلكترونيّ، كما هو الحال بالنسبة لروسيا والصين. قد يجدر أن تنظر الولايات المتحدة – بسبب انطوائها على مواطن

ضعف – في رفع عتبة اللجوء إلى الحرب الإلكترونية، لا خفضها.

بالإضافة إلى أدوات الإرغام هذه، بوسع الولايات المتحدة أن تحبط استغلال دولٍ مثل روسيا وإيران لموارد الطاقة التي تملكها لأغراض الإرغام. على وجه الخصوص، إنّ إشغال الولايات المتحدة لموقعٍ جيد في الأسواق العالمية للنفط والغاز السائل، سيجعل تهديدات روسيا بقطع التوريد أقل فعالية.

الدولة التي سيكون من الصعب والخطر إرغامها هي الصين، ويصادف أنها نفسها تشكّل أقوى تحدٍّ لخيارات الولايات المتحدة العسكرية في منطقةٍ حيوية. في الوقت الحاضر، تبدو الصين متماسكةً من الناحية السياسية، كما أنها تلعب دوراً أساسياً في التجارة والمالية العالمية. بالإضافة إلى ذلك، هي تملك خيارات إرغامٍ خاصةٍ بها، مثل قدراتها في المجال الإلكترونيّ وحيازتها لديونٍ أمريكية. إنّ دولاً مثل روسيا وإيران، وغيرهما من الدول التي لا تملك صلابة الصين، تعتبر أهدافاً أكثر قابلية لاستخدام القدرة على الإرغام ضدها.

ينبغي أن تشحذ الولايات المتحدة قدرتها على مراقبة الأصول المالية وتدفقها، وعلى عزل الدول العصيّة والمصارف التي تقوم بأعمالٍ تجاريةٍ مع هذه الدول. يجب أن تصقل وزارة الخارجية الأمريكية والمجموعة الاستخباراتية الوسائل التي تستخدمها لدعم الخصوم المعارضين المؤيدين للديمقراطية والذين ينتهجون اللاعنف في الدول المعادية والقمعية، وأن تقيّم المخاطر والمكاسب الناتجة عن استخدام هذه الوسائل. بشكلٍ أعمّ، على حكومة الولايات المتحدة أن تحضّر لاستخدام قدرة الإرغام بنفس الطريقة التي تحضّر فيها لشنّ الحرب العسكرية، ويشمل ذلك تحليل الخيارات، وتقييم المتطلبات والقدرات، وتنفيذ سيناريوهات محاكاة الحرب من أجل تشذيب هذه القدرات، والتخطيط مع الحلفاء. بنفس الطريقة التي تكون فيها السلطات والمسؤوليات والتسلسل القياديّ محددةً أثناء استخدام القوة الصلبة، يجب أن تكون كذلك أثناء استخدام القدرة على الإرغام.

منذ أن أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة، تمكنت من استخدام القوة العسكرية تقريباً كما تشاء من أجل حماية مصالحها الدولية وفرض رغباتها وحتى القضاء على خصومها: من باناما إلى العراق، ومن صربيا إلى أفغانستان، وثانيةً إلى العراق. لقد حققت الولايات المتحدة انتصاراتٍ حاسمةٍ بخسائر بسيطةٍ وغدت بالتالي تتوقع أن تستمر في ذلك. أما مؤخراً، فإنّ التجارب المؤلمة والنتائج المخيبة لحربَين تَلَتا عمليات 11 أيلول جعلت الأمريكيين ليس فقط نادمين، وإنما أيضاً متحفّظين على اللجوء إلى الحرب في سبيل حل المشاكل في الخارج[1]. بشكلٍ موازٍ، إنّ تطوير القدرات العسكرية الدفاعية للأعداء المحتملين بدأ يفتت فعالية القدرة الهجومية الأمريكية، بالرغم من التفوق العسكريّ الأمريكي. هذه الظروف، مترافقةً مع التجارب الأخيرة، تبرر إجراء تفحّصٍ جديدٍ لأشكال القوة غير العسكرية وما يتصل بها من وسائل الحنكة السياسية المتوفرة للولايات المتحدة.

في هذا التقرير، نتناول بشكلٍ خاصٍّ البدائل عن القوة، التي بوسعها **إرغام** الدول

---

[1] أظهر استطلاعٌ للرأي أجرته محطة CNN أنّ 82 في المئة من الأمريكيين مقتنعون بأنّ الحرب في أفغانستان كانت غلطة، بالمقارنة مع 69 في المئة ممن أعتبروا أنّ الحرب في العراق كانت غلطة. في الحد الأقصى، اعتبر 60 في المئة من الأمريكيين أنّ حرب الفيتنام كانت غلطة. صرحت وحدة السياسة في محطة CNN: "بحسب استطلاع للرأي أجرته CNN: يشيع الزعم بأنّ الحرب في أفغانستان هي الأقل شعبيةً في تاريخ أمريكا"، *CNN.com*، 30 كانون الأول، 2013. بحسب استطلاع جالوب للرأي (Gallup poll) الذي أجريَ في أيار2013، فإنّ 68 في المئة من الأمريكيين كانوا يعارضون التدخل العسكريّ في الحرب الأهلية السورية – وهذه النسبة أدنى بكثيرٍ من نسبة الدعم التي سُجِّلَت في البداية للحرب في أفغانستان (82 في المئة)، وفي العراق (64 في المئة). راجع: جيفري م. جونز (Jeffrey M. Jones)، "الأمريكيون يعارضون التورط العسكريّ الأمريكيّ في سوريا: عموم الناس لا يتوقعون أن تنجح الجهود الديبلوماسية في إنهاء الحرب الأهلية" (Americans Oppose U.S. Military Involvement in Syria: Public Does Not Expect Diplomatic Efforts to Succeed in Ending Civil War)، جالوب (Gallup)، 31 أيار، 2013؛ أندرو دوغان (Andrew Dugan)، "الدعم الأمريكيّ للتحرك في سوريا متدنٍّ مقارنة بمثيله في الصراعات السابقة: ولكنّ التاريخ يُظهِر أنّ الدعم يزداد في حال بدأ الصراع" (U.S. Support for Action in Syria is Low vs. Past Conflicts: History Shows Though that Support Increase *[sic]* Should Conflict Start)، جالوب (Gallup)، 6 أيلول، 2013.

غير الصديقة على الامتثال للرغبات الأمريكية. وفي هذا الصدد، نقدم ونفصّل عرضَين. الأول: البدائل عن القوة أصبحت **ذات أهميةٍ** متزايدةٍ في الاستراتيجية الأمريكية. الثاني: إنّ بعضاً من هذه البدائل، على أقل تقدير، **واعدٌ** بالفعل بشكلٍ مطّرد. نبحث في هذَين العرضَين بالنسبة لثلاثة أعداءٍ محتمَلين: الصين وروسيا وإيران. حتى إذا كان هذان العرضان كلاهما صائب، يبقى أنّ الإجراءات اللاعنفية لا يمكنها الحلول محل القوة العسكرية بشكلٍ عامّ، أو تقليل الحاجة للاستعداد لاستخدام هذه القوة بصورةٍ فعالة. في أفضل الحالات، تتمكّن البدائل غير العسكرية في بعض الظروف، من توفير طرقٍ تجعل الرئيس قادراً على تثبيت المصالح والمسؤوليات الأمريكية من غير الذهاب إلى الحرب – مما يعني في الجوهر، رفع عتبة احتمال استخدام القوة. بشكلٍ أعمّ، البدائل الفعالة عن الحرب من شأنها تغذية دورٍ أمريكيٍّ قويٍّ في العالم، مع تحوّل خيار الحرب إلى أمرٍ غير مستساغ، وفي حال تمّ هذا التحول.

مع الإقرار بأنّ القوة تحتضن طيفاً من الخيارات، يتراوح بين القوة العسكرية الهجومية عند حدّه الأول، إلى الدبلوماسية الروتينية عند حدّه الأخير، فإننا نجمع ونصنّف البدائل بحسب الكيفية التي تحضّ فيها أعداء الولايات المتحدة على الإذعان للرغبات الأمريكية: في الحقيقة، عن طريق جعلهم يقومون بهذا الأمر، أو عن طريق إرغامهم على القيام بهذا الأمر، أو عن طريق إيجاد مناخٍ أكثر ملائمةً للاعتدال بالنسبة لهؤلاء. سنقوم باستكشاف العديد من الإجراءات غير العسكرية، ونعرّف بتلك التي تَعِدُ بفرصٍ أكبر للنجاح من بينها، ثم نقدم توصياتٍ بالخطوات التي يلزم اتخاذها لتعزيز هذه الإجراءات واستخدامها.

نحن لا ندّعي أننا بذلك، قد أتينا بكل ما يُقال عن إمكانات القوة غير العسكرية، بل على العكس، إنّ هذا التقرير هو استكشافٌ يُقصَدُ منه التحفيز لإجراء المزيد من الدراسات والنقاشات والتخطيط وصياغة السياسات.

تراجع الفائدة المجتناة من القوة العسكرية والأهمية المتصاعدة للقوة غير العسكرية

لقد أصبحت القوة العسكرية الهجومية الأداة الرئيسية في الاستراتيجية الأمريكية العالمية. لقد استخدمت الولايات المتحدة القوة لتغيير الأنظمة، والتدخل في الصراعات الداخلية، وتدمير قدرة الدول التي تهدد مصالحها وحلفاءها والأمن الدوليّ على شنّ الحروب. ولكنّ الولايات المتحدة بدأت تجد أنّ استخدام القوة أصبح إشكالياً بصورةٍ متنامية، لاسيما في المناطق الحرجة والمتنازَع عليها. مثلاً، ضدّ الصين في غرب

المحيط الهادئ؛ ضدّ روسيا في حزام الدول السوفياتية السابقة التي ينقسم ولاؤها بين روسيا وبين حلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ كذلك، ضدّ إيران في الخليج الفارسيّ، وإن كان الأمر في هذه الحالة أقل صعوبةً بمجالٍ كبير. إنّ حيازة الصين وروسيا لأسلحةٍ نوويةٍ يزيد من خطر استخدام القوة ضدهما.

إنّ تراجع الفائدة المجتناة من استخدام القوة العسكرية الهجومية هو بشكلٍ جزئيّ، نتيجةٌ لانتشار بعض أنواع التكنولوجيا مثل أجهزة الاستشعار وأنظمة توجيه الأسلحة وأنظمة تشبيك ومعالجة البيانات، وكلّها مما يمكن للأعداء استخدامه لاستهداف السفن والطائرات الأمريكية، وسواهما من المنصات العسكرية. لقد بات الأعداء يُدخِلون هذه التكنولوجيات في الصواريخ المتطورة والغواصات وغيرها من المعدات، لتقوية دفاعاتهم الإقليمية ضد هجومٍ أمريكيٍّ شامل. مما يعقّد الأمور، إنّ تكاليف هذه المقدرات الدفاعية المستندة إلى التكنولوجيا تراجعت بشكلٍ حادٍّ بالمقارنة مع المبدأ المستند إلى القدرات الهجومية. النتيجة هي استهدافٌ آخذٌ في التطور من قبل الأعداء لعددٍ آخذٍ في التراجع من الأهداف الأمريكية.

من المفهوم أنّ الولايات المتحدة تملك الوسائل الكافية لتدمير القوى المعادية قبل أن تتمكن هذه الأخيرة من تدمير قوة الولايات المتحدة، ولكنّ هذا الأمر يقتضي تنفيذ هجماتٍ كثيفةٍ في عمق أراضي العدو، مما يرفع احتمال استجلاب خطر التصعيد إلى حدٍّ كبير، وهذا ينطبق على الأقل على الصين وروسيا[2]. بالإضافة إلى ذلك، فمع تطور القدرات الدفاعية وامتدادها، فإنها توفر للأعداء درعاً يزيد من قدرة العدوّ ومن رغبته في ارتكاب العدوان. قد تعتدي الصين على سبيل المثال على تايوان أو غيرها من حلفاء أمريكا الآسيويين، وقد تعتدي روسيا على الدول السوفياتية السابقة، وإيران قد تعتدي على جيرانها العرب. في أسوأ الحالات، قد تقع مناطق حرجة تحت سطوة قوى مهيمنةٍ معادية.

تستطيع الولايات المتحدة، ويجب عليها، أن تقوم باستراتيجياتٍ عسكريةٍ معيّنةٍ على سبيل الاستجابة، مثل تغيير مواقع القوات الأقل ظهوراً (الغواصات والطائرات بدون طيار، على سبيل المثال)، بالإضافة إلى توطيد دفاعات حلفائها المحليين. مع هذا، حتى لو جرت متابعة هذه الاستراتيجيات بشكلٍ أصوب مما هو عليه الحال الآن، فإنها لن تؤتي بثمارها قبل سنواتٍ عديدة، وعند ذاك، ستبقى رهينةً لحقيقةٍ هي أنّه قد أضحى من الأسهل كشف المنصات العسكرية على سطح الكوكب، واقتفاؤها وضربها.

[2] حتى لو لم تتمكن إيران من الحصول على أسلحةٍ نووية، فإنها تصرح بوضوح عن سعيها الحثيث لتطوير خياراتٍ للرد على هجومٍ تشنه الولايات المتحدة، ومن هذه الخيارات على سبيل المثال، إغلاق مضيق هرمز.

بشكلٍ أعمّ، بعد أن أمضت الولايات المتحدة 15 من الـ25 عاماً السابقة في الحروب، فإنها تواجه ضغطاً لتقليص الاعتماد على القوة في سبيل حماية مصالحها والنهوض بمسؤولياتها والتصدّي للتهديدات والمحافظة على النظام، كما تواجه ضغطاً باتجاه تخفيف العبء المتأتّي من الحاجة للدفاع من أجل الوفاء بحاجاتٍ محليةٍ ملحّة. لكل هذه الأسباب، يُنتَظَر أن تُظهِرَ الولايات المتحدة حذراً شديداً في استخدام القوة العسكرية الهجومية.

لا حاجة لأن تقتصر الاستجابة الأمريكيّة مع انحدار قابلية استخدام القوة على المجال العسكريّ. بسبب اعتماد الولايات المتحدة بشدةٍ على هذا الأمر، فقد أمسى **التلويح بالقوة** مرادفاً **للتلويح بالقدرة**. في الواقع، إن التمكّن من التأثير على حسابات الدول المعادية لتوجيه مسلكها يغطي طائفةً عريضةً من الاحتمالات، فهناك التهديد باستخدام القوة، وتنظيم عزلٍ دوليٍّ، وإلحاق الأذى الاقتصاديّ، بالإضافة إلى دعم المعارضة المحلية والتأثير على وسائل الإعلام وتشكيل التصورات، وكذلك لوْي الذراع بالوسائل الدبلوماسية، والتفاوض، والتقارب الذي هو في كنهه: من الأخذ بالحرب إلى الأخذ بالحسنى. تستطيع الولايات المتحدة في أيّ وقتٍ كان، مع أيّ خصمٍ كان، أن تستخدم أدواتٍ مختارةٍ من المنظومة التي جرى عرضها، بدرجاتٍ مختلفةٍ من الحدة تتراوح بين الوعيد واللطف.

إنّ أدوات القوة عديدةٌ ومتنوعة، ومن المفيد تصنيفها بحسب ما يُقصَدُ أن تحدثه من تأثيرٍ على مسلك الدول المعادية. **القوة الصلبة** هي عبارةٌ عن استخدام وسائل عسكريةٍ ماديةٍ لإجبار الأنظمة المعادية على تغيير طرقها، أو لتغيير هذه الأنظمة. إنّ النجاح في استخدام القوة الصلبة يوفر السيطرة على العدوّ. هذا الصنف من القدرة بات أقل لياقةً للاستعمال من قبل الولايات المتحدة، لاسيما في المناطق الحرجة والمتنازَع عليها. تعتمد **القوة الناعمة** على التأثير والمؤسسات، وأدواتٍ على شاكلة الدبلوماسية، والمساعدة الاقتصادية، والترويج للديمقراطية، والتبادل الثقافيّ، ونشر الأفكار، وغير ذلك من الأمور التي تشجع المجتمعات الأخرى على أن تصبح أكثر شبهاً بالولايات المتحدة، أو على الأقل، على أن تصبح محبةً للولايات المتحدة بدرجةٍ أكبر[3]. في

[3] **القوة الناعمة** مفهومٌ ابتكره جوزيف ناي (Joseph Nye) من جامعة هارفرد لوصف إمكانية الجذب والاستمالة كوسيلةٍ للإقناع، بدلاً من التهديد أو استخدام القوة. صكّ جوزيف ناي هذا المصطلح في كتابه الصادر عام 1990؛ راجع: جوزيف ناي، "مُقَدَّرٌ لها أن تقود: الطبيعة المتغيرة للقدرة الأمريكية" *(Bound to Lead: The Changing Nature of American Power)*، نيويورك: بيسيك بوكس (Basic Books)، 1990. لقد طوّر هذا المفهوم إلى درجةٍ أعلى في كتابه الصادر عام 2004؛ راجع: جوزيف ناي، "القوة الناعمة: طريقة النجاح في السياسة العالمية" *(Soft Power: The Means to Success in World Politics)*، نيويورك: ببليك أفّيرز (Public Affairs)،

الموضع الذي تستخدم فيه القوة الصلبة للإجبار، تستخدم القوة الناعمة للاستمالة. القوة الصلبة موجهةٌ مباشرة ضد الأعداء، بينما تعالج القوة الناعمة الظروف المحيطة. بالرغم من وفرة القوة الناعمة بحوزة الولايات المتحدة، إلا أنها لا تحل بسهولةٍ محل القوة الصلبة. لقد أصبحت الدمغة الأمريكية أقل رواجاً في بعض المناطق مما كانت عليه قبل عقدَين من الزمن. إضافةً إلى ذلك، إنّ القوة الناعمة يلزمها وقتٌ لإحداث التأثير، أطول مما يتوفر لدى صانعي السياسات أثناء الأزمات.

نعرّف الآن بصنفٍ ثالثٍ من القوة: استخدام الوسائل غير العسكرية للضغط على الدول العدوانية لحملها على فعل الأمور التي ما كانت لترضى بها في ظروفٍ أخرى[4]. من المعلوم بالطبع أنه يمكن استخدام العمل العسكريّ والتهديد بصورةٍ إرغامية، ولكنّ محل اهتمامنا هنا هو الإرغام غير العسكريّ. الخيارات المندرجة تحت هذا الصنف توفر طرقاً لاعنفيةً لإلحاق الأذى أو التهديد بذلك، حتى امتثال الدولة–الهدف للمطالب الأمريكية. هذا ما نطلق عليه تسمية **القدرة على الإرغام** وهو أمرٌ تملك الولايات المتحدة وفرةً منه، إن هي استعملته بمهارةٍ واستراتيجية[5]. يمكن تعزيز القدرة الإرغامية للولايات المتحدة بناءً على استراتيجيةٍ توضع لهذه الغاية (وهو موضوعٌ سنعود إليه لاحقاً). بالمقارنة مع التلويح بالقوة العسكرية الهجومية، فإنّ القدرة على الإرغام أقل صعوبةً وكلفةً وخطورةً وتدميراً، ومع هذا كله، بوسعها أن تكون فعالة. قد لا يمنح الإرغام السيطرة التامة على العدو، التي تتيحها القوة العسكرية كما كان عليه الحال في العقود الأخيرة، وإنّ قدرة الولايات المتحدة على كسب سيطرةٍ من هذا النوع آخذةٌ بالتضاؤل. على خلاف القوة الناعمة، يمكن للقدرة على الإرغام أن تغني عن استعمال القوة إذا توفرت الظروف المناسبة، وهي على أقل تقدير، جديرةٌ بأن تُجرَّبَ قبل اتخاذ القرار باستخدام القوة.

القدرة على الإرغام

تتضمن القدرة على الإرغام، والحنكة السياسية التي تتحكم بها، العقوبات الاقتصادية،

2004. هذا الاصطلاح أصبح اليوم مستعملاً على نطاقٍ واسعٍ في الشؤون الدولية.

[4] إنّ القدرة على الإرغام وما يسمى بالقوة الذكية ليستا أمراً واحداً. القوة الذكية تشمل كلا القوتين الصلبة والناعمة، ويُقصَد منها إفهام أنّ معرفة توقيت استخدام إحدى القوتَين هو مفتاح النجاح. يعود الفضل في صكّ هذا المصطلح إلى سوزان نوسل (Suzanne Nossel) في مقالٍ لها؛ راجع: سوزان نوسل، "القوة الذكية: استعادة مبدأ الدولية المتحررة" (Smart Power: Reclaiming Liberal Internationalism)، فورِن أفّيرز *(Foreign Affairs)*، آذار/ نيسان 2004.

[5] المفهوم الذي أنشأه ناي (Nye) يُدرِج ما نسميه بالقدرة على الإرغام تحت عنوان القوة الصلبة.

والإجراءات السياسية العقابية، والعمليات الإلكترونية، والعمليات الاستخباراتية السرية، والمساعدة العسكرية، والحملات الدعائية، والتضييق على التجارة أو التحكم بها، والحظر على البضائع والأشخاص، ودعم المعارضة السياسية، بالإضافة إلى أمورٍ أخرى. القاسم المشترك بين هذه الأدوات هو قدرتها على لَوْي السياسات، وكسر الإرادات أو إرخاء قبضة الدول المعنية على زمام السلطة. مع أنّ القدرة على الإرغام ليست ناعمةً على الإطلاق، فإنها لا تفرض الامتثال للأهداف الأمريكية فرضاً مادياً. بما أن العدوّ يملك حرية الاختيار، فالنتيجة ليست مضمونةً مسبقاً. يعتمد النجاح على براعة من يقوم بعملية الإرغام وعلى مدى ضعف المستهدف. إنّ قدرة الولايات المتحدة على استخدام بعض طرق الإرغام في ازديادٍ مع ازدياد حاجتها لاستخدام هذه الأدوات. تتنوع أشكال الضعف في خصوم الولايات المتحدة، كما سوف نرى.

الخلفية التي تفسّر تراجع قابلية الولايات المتحدة لاستعمال القوة العسكرية الهجومية، وتنامي قدرتها على الإرغام هو العولمة. بنشرها تكنولوجياتٍ مفيدةٍ عسكرياً، حوّلت العولمة استخدام القوة العسكرية الهجومية إلى أمرٍ أكثر صعوبةً وخطورة، وهذا ما يجعل الخيارات غير العسكرية أكثر أهمية. زادت العولمة أيضاً من الفرص التي تتيح استخدام الإرغام، مع تزايد اعتماد معظم البلدان – بما فيها الصين وروسيا وإيران – على الأسواق العالمية والموارد والمعلومات والأنظمة. الاقتصاديات العالمية، والشبكات المالية، وأنظمة التوزيع، والبنى التحتية، ومجالات المعلومات، وأسواق الهيدروكربون، والمواصلات، والتنقل، وطلبات المستهلكين، والأفكار، والمؤسسات، وغيرها من الأمور – كلها مجالاتٌ توفر الفرصة لفرض النفوذ حتى على أكثر الدول انعزالاً، مثل كوريا الشمالية، أو الكيانات الأصولية، مثل تلك التي نصبت نفسها "دولةً إسلامية".

في الوقت الذي تعتمد فيه الولايات المتحدة على "نظام الأنظمة" العالميّ هذا، فهو أيضاً المحور الرئيسيّ لعملها. على سبيل المثال:

- تملك الولايات المتحدة نسبة 30 في المئة من أسهم الاستثمار الأجنبيّ المباشر، وهي بذلك تقع في المرتبة الأولى بفارقٍ كبيرٍ عن سواها.
- الدولار الأمريكيّ هو أساس التبادلات في أسواق المصارف والعملات.
- أربعةٌ من بين المصارف السبعة الأكبر في العالم (بحسب القيمة السوقية) هي مصارفٌ أمريكية.
- الشركات السبع الإعلامية الأعلى تصنيفاً و95 في المئة من عائدات وسائل الإعلام العالمية تخص أمريكا.

- تبيع الولايات المتحدة ثلاثة أرباع الأسلحة في العالم، كما تقدم مساعداتٍ عسكريةٍ سنويةٍ تبلغ 18 بليون دولار أمريكيّ، وهي بذلك تتفوق على الجميع بمجالٍ كبير.
- الأبحاث والاختراعات التي تدفع بشبكات المعلومات في العالم نحو التقدم أمريكيةٌ في معظمها.
- تترأس الولايات المتحدة، أو تشارك في تروّس أكثر المؤسسات العالمية أهمية، بما فيها تلك التي تسيطر على الاقتصاد العالميّ.
- تملك قوات البحرية الأمريكية تفوقاً مماثلاً لذاك الذي كانت تتصف به البحرية الملكية خلال القرن التاسع عشر؛ يمكن لهذه القوات فرض السيطرة البحرية أو الحظر البحريّ في أيّ مكانٍ تقريباً مما يجعلها شرطيّ التجارة العالمية.
- القدرات الاستخباراتية الأمريكية تجعل مثيلاتها في أيّ دولةٍ أخرى تبدو محدودةً بما لا يُقارَن، وتوفر "وعياً" ينتشر في العالم، وتؤثّر على عملية صنع القرار لدى الأصدقاء والأعداء على حدٍّ سواء.

بشكلٍ عامّ، تصبح قدرة الولايات المتحدة على الإرغام أكبر إذا أُضيف إليها تعاون حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين والآسيويين، وهو أمرٌ قابلٌ للتحقيق ولكن لا يمكن افتراض أنه مُحرَزٌ في كل حالة.

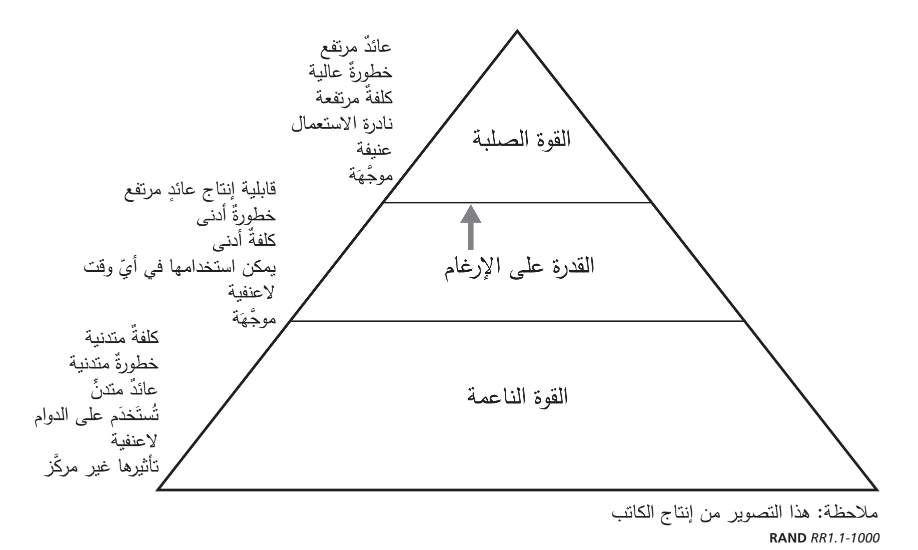
في الوقت نفسه، تعتمد الدول التي تتحدى الولايات المتحدة في المناطق الحرجة – وهي الصين وروسيا وإيران – على هذه الأسواق العالمية نفسها، وعلى الموارد والمعلومات والأنظمة، وهي بالتالي ضعيفةٌ بسبب احتمال خسارة القدرة على الوصول إلى هذه الأسواق وغيرها. بالفعل، بما أنها تحتاج لتواصلٍ مستمرٍّ من أجل الاستمرار في تطوير قدراتها العسكرية، فإن الدول التي قد تتحدى الولايات المتحدة هي ضمنياً قابلةٌ للإرغام. للتوضيح نقول: الصين وروسيا وإيران تعتمد جميعها على الشبكة المصرفية العالمية، كما أنّ اعتمادها على الفضاء الإلكترونيّ في تصاعد، بالإضافة إلى ذلك، كلها تواجه معارضةً محليةً مصدر تمكينها هو شبكات التواصل الاجتماعي، وتبرزها وسائل الإعلام العالميّ. بالتالي، هذه الدول الثلاث عرضةٌ للإرغام، ومن جهة الولايات المتحدة بالذات، بسبب الدور المحوريّ لهذه الأخيرة. هناك سؤالٌ دقيقٌ سنعود إليه لاحقاً: ما هي أدوات الإرغام الواعدة بدرجةٍ أكبر من غيرها بحوزة الولايات المتحدة، والتي من شأنها أن تصبح بدائل عن القوة إذا توفرت الظروف الملائمة؟

عندما نتحدث عن جعل الآخرين يمتثلون لأهداف الولايات المتحدة، فمن المفهوم أنّ القوة الصلبة ذات مردودٍ عالٍ، وخطورةٍ عالية، وكلفةٍ مرتفعة، ونسبةٍ مرتفعةٍ من العنف. القوة الناعمة متدنية الخطورة، ومتدنية الكلفة، وغير عنيفة، ولكن مردودها غير

بيّن، ومتملّص، ومتدرجٍ في أحسن الأحوال. هناك اختلافٌ بين وكز البلدان الأخرى من أجل دفعها لتصبح أشبه بالولايات المتحدة، ولتعجب أكثر بالولايات المتحدة، ولترغب بفعل ما تريده الولايات المتحدة – وبين الاعتماد على القوة الناعمة لتفادي العدوان الذي تمارسه البلدان المعادية. إذا قورنَت بالقوة الصلبة، فإنّ القدرة على الإرغام لا تنطوي على العنف، كما أنها ليست بالخطورة ذاتها؛ من الممكن أن لا تنجح القدرة على الإرغام في مسعاها، كما أنها قد تكون مكلفة (وهو أمرٌ سنناقشه لاحقاً)، ولكنّ مردودها قد يكون سخياً للغاية. فلنضرب على سبيل المجاز مثل المحفظة الاستثمارية. القوة الصلبة عدوانيةٌ وتؤتي سريعاً أرباحاً كبيرةً (أو خسائر)؛ القوة الناعمة حذرةٌ وآمنةٌ ولكنها تستلزم قدراً كبيراً من الصبر. تملك القدرة على الإرغام جانباً إيجابياً قوياً، وتجني نصيباً جيداً بمخاطرة معتدلة.

يبيّن الشكل 1 الأصناف الأساسية للقوة على هيئة هرمٍ مقطّع. في الأعلى: القوة الصلبة (أي استخدام القوة) هي الأعلى مردوداً وخطراً وكلفةً، واستعمالها نادر. في قاعدة الهرم: القوة الناعمة، وهي متدنية المردود، ومتدنية الخطورة والكلفة، وتستخدم في جميع الأحيان. في الوسط: القدرة على الإرغام، التي يمكن توجيهها (كما في حال القوة الصلبة) واستخدامها عند الحاجة، لا بشكلٍ متواصل. على خلاف القوة الناعمة، بوسع القدرة على الإرغام أن تكون بديلاً عن القوة الصلبة عندما يصبح استخدام القوة

الشكل 1
تصنيفات القوة القابلة للاستخدام



ملاحظة: هذا التصوير من إنتاج الكاتب
RAND *RR1.1-1000*

أمراً مشكلاً. يُظهِر الرسم البيانيّ أنّ القدرة على الإرغام تصبح أكثر أهميةً مع زيادة صعوبة استخدام القوة العسكرية.

من البيّن أنّ الخط الفاصل بين القدرة على الإرغام والقوة الصلبة غير واضح. المساعدة العسكرية الأمريكية للدول المهدَّدَة هي بديلٌ عن استخدام القوة بشكلٍ مباشر، وكذلك الحال بالنسبة لتقديم المساعدة للمعارضة المسلحة في الدول المعادية. مع هذا، يمكن اعتبار أنّ كليهما قوةٌ صلبةٌ وإن بالوكالة، لاسيما إذا قادتا إلى نشوب عداوات. بشكلٍ مماثل، إنّ استخدام سفن البحرية لفرض عقوباتٍ اقتصادية هو إجراءٌ إرغاميّ، ولكنه يتحول إلى استخدامٍ للقوة الصلبة في حال لجأت هذه السفن لاستعمال القوة ضد عملية النقل البحريّ أو سفن البحرية التي تواجهها. في أفضل الحالات، تستطيع القدرة على الإرغام أن تقدّم النتائج المترتبة على النصر دون اللجوء إلى العنف. ولكنها تستطيع أيضاً أن تفعل ما هو أبعد من الإرغام: على سبيل المثال، في حدودها العُليا، يمكنها أن تطيح بنظام حكمٍ محاربٍ بدلاً من الاكتفاء بالضغط عليه ليصبح أكثر اعتدالاً في مسلكه. بالإضافة إلى ذلك، كما تمّت ملاحظته من قبل، فإنّ القوة العسكرية تستخدم هي الأخرى للإرغام، ولكننا نعرّفها على أنها قوةٌ صلبة. أسهل الطرق للتمييز هي ملاحظة أنّ القدرة على الإرغام، خلافاً للقوة الصلبة، لا تتضمّن استخدام القوة العسكرية لتحقيق النتيجة المرغوبة. (على أيّ حال، بما أنّ الفرق بينهما تحليليٌّ بشكلٍ أساسيّ، فإنّ مسألة عدم الوضوح في هذا الأمر لا يلزم أن يحوله إلى مشكلةً من مشاكل السياسات.)

هل ينبغي أن يُنظَرَ إلى القدرة على الإرغام على أنها درجةٌ في سُلَّمٍ متصاعدٍ من القوة يبدأ بنعومةٍ ويختم – إذا دعت الحاجة – بالقوة العسكرية؟ هذا ممكنٌ بالطبع. في الواقع، من المرجح أن تنجح إجراءات الإرغام عندما يكون الخصم مقتنعاً بأنّ القوة ستستعمل إذا لم تنجح هذه الإجراءات. مثلاً، بالنسبة لإيران، يبدو أنّ الخليط المكون من العقوبات المالية والتهديد بهجومٍ عسكريٍّ دفع بها إلى التفاوض حول كبح برنامجها النووي. مع هذا، لا يصحّ استنتاج أنّ الإرغام غير العسكريّ لن ينجح إلا إذا سانده التهديد بالقوة. في الأزمة الأوكرانية، كان فلاديمير بوتين يعلم منذ البداية أنّ حلف شمال الأطلسيّ (الناتو) لن يتدخّل عسكرياً؛ ولكنّ العقوبات المالية التي فاقمت الضغط الاقتصاديّ الذي تسبب به هبوط أسعار الطاقة، يظهر أنها حَدَت به إلى التوقف دون ضمّ شرق أوكرانيا، كما فعل بشبه جزيرة القرم. إذاً، عندما يكون استخدام القوة خياراً مطروحاً، يمكن استعمال القدرة على الإرغام بوصفها الدرجة ما قبل الأخيرة في سُلّم القوة المتصاعدة. لكن، عندما لا تكون الإجراءات الإرغامية مدعومةً بتهديد استخدام القوة، فيجب في هذه الحالة أن تكون أشدّ حزماً بكثير.

لا تتفرّد الولايات المتحدة بالقدرة على استخدام الإرغام. إنّ حلفاءها الرئيسيين في أوروبا وشرق آسيا يملكون هذه القدرة أيضاً، بل إنهم يقومون بذلك بكثرةٍ لتحصيل المنافع (سنتحدث عن هذا أكثر لاحقاً). لكنّ منافسي الولايات المتحدة يستخدمون بدورهم القدرة على الإرغام لصالحهم الخاص. تدعم روسيا المجموعات شبه العسكرية خارج أراضيها، كما تتلاعب بتوريد الغاز وأسعاره، وتمارس الحرب الإلكترونية، وتقوم بحملاتٍ إعلاميةٍ سافرةٍ بهدف زعزعة استقرار جيرانها، كما أنها تستخدم التهويل الاقتصاديّ والسياسيّ. تمارس الصين السرقة الإلكترونية، والتهويل السياسيّ، كما تستخدم سفن الصيد ومنصات النفط لتقوية مطالباتها الخِلافية بالأراضي. تثير إيران الاضطراب حول الخليج الفارسيّ، وتستخدم وكلاء عنها لتهديد إسرائيل والممالك العربية، كما أنها متورطةٌ بعمقٍ في الدسائس التي تجري في العراق، وتهدد من وقتٍ لآخر بإغلاق مضيق هرمز. أنْ تقوم الصين وروسيا وإيران بممارسة الضغط على جيرانها أو محاولة تحويل ولائهم هو أمرٌ يقع دون العتبة التي تدفع بالولايات المتحدة إلى استخدام القوة العسكرية، وهذا ما يجعل استعمال القدرة على الإرغام أشدّ أهميةً أثناء التعامل مع "مناطق رماديةٍ" مثل تلك التحديات التي ذكرناها.

أشكال واستخدامات قدرة الإرغام الأمريكية

يُزعَم أنّ الولايات المتحدة تستطيع ممارسة الإرغام بشكلٍ أفضل من أيٍّ من أعدائها، لأربعة أسباب. أولاً، بسبب موقعها المركزيّ في أنظمة عالمٍ متداخل، تملك الولايات المتحدة قدرةً إجماليةً متفوقةً على عزل الآخرين وإلحاق الأذى بهم. حتى الصين، وهي على ما هي عليه من أهميةٍ في الاقتصاد العالميّ، لا يمكنها أن تنافس الولايات المتحدة في موقعها. ثانياً، تملك الولايات المتحدة أفضل قدراتٍ استخباراتيةٍ على الإطلاق، بما لا يدانيها فيه سواها، وإن الإجراءات الإرغامية تعتمد على هذه القدرات للاستهداف والمراقبة. ثالثاً، تملك الولايات المتحدة قدرةً لا تضاهى على تحصيل الدعم الدوليّ من الأمم والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية، وهذه كلها قد تكون أساسيةً في ممارسة القدرة على الإرغام. رابعاً، الاقتصاد الأمريكيّ متوازنٌ ومتين (بعكس اقتصاد روسيا وإيران، اللتين تعتمدان بشدةٍ على إنتاج النفط الحفريّ، والصين، التي تعتمد بشدةٍ على الصادرات الصناعية).

تستطيع الولايات المتحدة على أقل تقدير، أن تردع أيّ محاولةٍ للإرغام يقوم بها أعداؤها، بل والردّ عليها وإحباطها. إنْ أنت هاجمت حليفاً للولايات المتحدة عبر الفضاء الإلكترونيّ: عليك أن تستعد لمكابدة الأمر ذاته. إن أنت قطعت توريد الغاز: تستطيع

الولايات المتحدة في المستقبل أن تعوّض النقص. قم بشحن أسلحةٍ محظورةٍ إلى دولٍ معادية، أو إلى جهاتٍ فاعلةٍ غير حكومية: ستعلم الولايات المتحدة بهذا الأمر وتحول دون إتمامه، ثم تصادر هذه الأسلحة. قدّم التمويل للإرهابيين: ستغلق الولايات المتحدة هذه الحسابات المصرفية. بشكلٍ يحتوي قدراً أكبر من المبادرة، بوسع الولايات المتحدة أن تستبدل القدرة على الإرغام بالقوة العسكرية لتكون لها اليد العليا فوق من يتحدّاها. بسبب المنافع التي تنتجها القدرة على الإرغام، بإمكان الولايات المتحدة استخدام هذه القدرة لا فقط لفعل ما تريده وإنما أيضاً لإدارة الأزمات. لقد أصبحت الولايات المتحدة متخصصةً في العقوبات الاقتصادية، وتشمل هذه الأخيرة الحظر التجاريّ (التصدير أو الاستيراد) والعزل الماليّ. العقوبات الاقتصادية صاحبة تاريخٍ طويلٍ ولكنه غير متجانس: لقد نجحت هذه العقوبات في تحرير سكان جنوب أفريقيا وروديسيا غير البِيض من التفرقة العنصرية. ولكنها فشلت حتى الآن في إرخاء قبضة آل كاسترو على كوبا، أو آل كيم على كوريا الشمالية. تُنتَقَدُ العقوبات أحياناً بأنها طريقة الولايات المتحدة "بفعل شيءٍ ما" عندما تنقصها العزيمة على استخدام القوة. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ العقوبات لا تكون فاعلةً دائماً في غياب توافقٍ دوليٍّ ومشاركةٍ واسعة، وهي أمورٌ قد لا يكون من الممكن تحقيقها أو أنها تقتضي تمييع العقوبات.

لقد بدأ يتّضح أكثر فأكثر أنّ عقوباتٍ اقتصاديةً مدبّرةً جيّداً بإمكانها معاقبة وإضعاف وإرغام الخصوم. عندما تسنّمت الولايات المتحدة القيادة، أجبرت العقوبات إيران على الموافقة على قصر نشاطاتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وأجبرت روسيا على كبح تدخلها في شرق أوكرانيا. بالرغم من أنّ الولايات المتحدة لم تعُد تسود الاقتصاد العالميّ – فبعد أن كان إجماليّ الناتج المحليّ فيها يشكّل ما يقارب نصف إجماليّ الناتج المحليّ العالميّ، هبط إلى أقل من الربع خلال نصف القرن الأخير – فإنّ التداخل المتزايد في الاقتصاد العالميّ واعتماد معظم الخصوم على هذا الاقتصاد، يحوّل العقوبات الاقتصادية إلى أداة إرغامٍ ممتازةٍ بيَد الولايات المتحدة.

لقد سبق أن استهدفت الولايات المتحدة الدول العدوانية أو القمعية باستخدام إجراءاتٍ سياسية، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية أو بدلاً عنها. من هذه الإجراءات، طرد روسيا من مجموعة الدول الثماني (عندما كانت ثماني دول [G8]، وقد أصبحت سبعاً من جديد [G7])، وتنظيم المقاطعة الدبلوماسية، وممارسة "الإشهار والفضح" بحقّ أنظمة الحكم البغيضة التي تهتم لسمعتها. أما بالنسبة للاقتصاد العالميّ، فبالرغم من أنّ الولايات المتحدة لم تعد تشغل الموقع الرياديّ الذي كان لها في المؤسسات الدولية، فإنها ما زالت تقود معظمها، مما يزودها بقدرةٍ كبيرةٍ على تكدير عيش خصومها. تملك

الولايات المتحدة كذلك قدرةً لم يسبق لها مثيلٌ وليس لها منافسٌ على اقتفاء شحنات الأسلحة وقطعها عن الوصول إلى هدفها، وكذلك الحال بالنسبة للتكنولوجيا والبضائع المحظورة، واستطلاع الفضاء الإلكترونيّ، والعثور على الأفراد الخطرين وإلقاء القبض عليهم، وتنفيذ عملياتٍ استخباراتيةٍ سرّية. إنّ الميزات التي بحوزة الولايات المتحدة، والتي تمكّنها من الحصول على المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، بالإضافة إلى الأشكال الأخرى من المعلومات، مهمةٌ لتنفيذ كل هذه المساعي. إضافةً إلى ذلك، فإنّ الولايات المتحدة، بتحوّلها إلى مصدّرٍ رئيسيٍّ للنفط والغاز الطبيعيّ المسيَّل (LNG)، قد تتمكن من استغلال مواردها لتحقيق أغراضٍ سياسية، أو على الأقل، لتقويض جهود دولٍ مثل روسيا وإيران في محاولتها لفعل هذا الأمر.

تستطيع الولايات المتحدة استخدام قدرتها على الإرغام لإنجاز أهدافٍ متعددة. التهديد بالجزاء قد يردع العدوان – كما تمّت تجربته بنسبٍ متفاوتةٍ من النجاح – مثلاً، قد يمنع روسيا من اجتياح أوكرانيا أو الإخلال باستقرارها. إنّ توفير مساعدةٍ عسكريةٍ سريعةٍ لأوكرانيا يمكن أن يكون له وَقعٌ مماثل. بعد وقوع الأمر، تستطيع القدرة على الإرغام معاقبة العدوان، والإجبار على التراجع، وإرسال رسالةٍ إلى من يحدّثون أنفسهم بارتكاب العدوان. لقد استُخدِمَت إجراءاتٌ عقابيةٌ من هذا النوع مراراً ردّاً على اعتداءات كوريا الشمالية على كوريا الجنوبية. تستطيع إجراءات الإرغام أيضاً إضعاف الدولة–الهدف مادياً وسياسياً، مما يدَعُها أقل قدرةً على تهديد الآخرين بعد أن تدرك أنها ضعيفةٌ ومعرّضةٌ للفناء والاستبدال بغيرها، كما تصبح أقل مَيلاً للمغامرة. عانت كلٌّ من كوريا الشمالية وكوبا من جهود الولايات المتحدة لضعضعة نظامَي الحكم فيهما، مع أنّ تلك الجهود لم تكن كافيةً لخلع هذه الأنظمة. ربما أبلت العقوبات الاقتصادية شرعية النظام الاسلامي المحلية وسياساته المتصلّبة، كما يمكن استنتاجه من انتخابات حزيران 2013. تدّعي روسيا وإيران وغيرهما من الأنظمة غير الصديقة، أنّ المعارضة السياسية ضدها تمّ تصميمها في واشنطن، وهذا حصل بالفعل في بعض الأحيان. الولايات المتحدة حذرةٌ بشكلٍ خاص، كما ينبغي لها، من إثارة المشاكل في الصين، فإنّ الاستقرار في هذا البلد مهمٌ للاقتصاد العالميّ. بشكلٍ أعمّ، قد تتسبب إجراءات الإرغام الخرقاء أو المبالغ فيها بإلهاب العلاقات إلى نقطةٍ يصبح احتمال المواجهة والصراع العسكريّ فيها أكثر ارتفاعاً ولا يتحقق البعد عن المواجهة العسكرية كما كان يُقصَد.

أكثر أدوات الإرغام فعاليةً هي تلك المرنة وبما أنها أدواتٌ يمكن التحكّم بها، فبالوسع استعمالها لأداء دور العصا والجزرة معاً. إنّ ضبط الضغط الإرغاميّ أسهل من ضبط القوة العسكرية، لأنّ هذه الأخيرة، إذا تمّ الشروع باستعمالها، فهي تفترض

أنّ لا شيء محظورٌ في سبيل تدمير قوة العدوّ، وهذا قد يؤدي إلى شدّ عزيمة العدوّ لا إضعافها. أيضاً، كما تمّت ملاحظته، تستطيع القدرة على الإرغام تزويد الولايات المتحدة وأصدقائها بعدة درجاتٍ تستخدمها على سُلَّم القوة المتصاعدة، فترسل إشارة إنذار، ويكون استخدام القوة مؤجلاً حتى ارتقاء الدرجة التالية، بحيث يشكّل ذلك حافزاً إضافياً يحثّ العدوّ على التراجع. في الوقت نفسه، من الخطأ الظن بأنّ الإرغام ينجح فقط إذا تمّ تطبيقه بخفّةٍ في البداية، ثم تشديده تدريجياً حتى يصبح فعالاً. أثناء الأزمة الأوكرانية، كانت العقوبات الأمريكية–الأوروبية التي فُرِضَت في البداية أضعف من أن تحدث هزةً في الاقتصاد الروسيّ، وفي الواقع، أدّت إلى تقوية الموقع السياسيّ لبوتين محلياً.

هناك مقاربةٌ بديلةٌ يمكن الأخذ بها بحسب الظروف، وهي فرض عقوباتٍ تتجاوز عتبة الإيلام الذي يمكن تحمّله منذ البداية، ثم الانحدار بالعقوبات استجابةً للتنازلات، وسيؤدي هذا الأمر إلى صدمةٍ وضائقةٍ اقتصادية، ويُضعِف بالتالي الدعم السياسيّ للنظام الحاكم وسياساته. تخيّل ملاكِماً يستخدم قبضته اليمنى بقوةٍ لتسديد اللكمات بدلاً من اليسرى، ونتيجة ذلك أنّ خصمه سيترنّح ويضعُف، بدلاً من الاحتراز والتوَقّي. في حالة إيران، أدّت العقوبات المصرفية القاسية والعقوبات المتعلقة بالطاقة إلى انتخاب حسن روحاني لمنصب الرئاسة، متغلّباً على مرشحين أقل منه اعتدالاً عام 2013. عندما أُرغِمَت إيران على الدخول في المفاوضات الهادفة إلى وقف تخصيب اليورانيوم، أصبحت الولايات المتحدة وشركاؤها على استعدادٍ لمناقشة إرخاء العقوبات. تبعاً لهذا المنطق، ربما كان من الأفضل صدم روسيا بعقوباتٍ قويةٍ عند ضمّها لشبه جزيرة القرم، وتعريض الشعب الروسيّ لتبعات أفعال حكومته. بالطبع، إنّ استراتيجيةً من هذا النوع لم تكن لتحظى إلا بدعمٍ ضئيلٍ في أوروبا – وفي ذلك تذكيرٌ بالقيود على العقوبات، التي تفرضها الحاجة لكسب الدعم الدوليّ.

نقول ثانيةً، بشكلٍ عامّ، الفوائد التي تحصل عليها الولايات المتحدة من القدرة على الإرغام غير متناسقة. فالعقوبات المضادة، كتلك التي سنّتها روسيا بعد فرض العقوبات عليها، لن تكون فعالةً بسبب المتانة النسبية للاقتصاد الأمريكيّ والعزل الدوليّ للخصم. إذا طبقت الولايات المتحدة عقوباتٍ متعددة الجوانب، ورُدَّ عليها بفرض عقوباتٍ أحادية الجانب ضدها، فمعنى ذلك أنها قد تفوّقت. هناك استثناءٌ معقولٌ على قاعدة أنّ عدم التناسق في الفوائد هو في مصلحة الولايات المتحدة، ونتحدث هنا عن العمليات الإلكترونية، بسبب وجود بعض مواطن الضعف في شبكات الكومبيوتر التي تعتمد عليها الولايات المتحدة (سنأتي بالمزيد عن هذا الموضوع لاحقاً).

بالرغم من موقع الأفضلية الذي تشغله الولايات المتحدة، فإنّ صانعي السياسات الأمريكيين لا يرَون في القدرة على الإرغام دواءً لكل داء. إنّ فعالية العقوبات وسواها من أشكال الإرغام قد تعتمد على موافقة ومشاركة دولٍ أخرى، بينما بوسع القوة العسكرية أن تكون أحادية الجانب، أو أن تتضمن تحالفاً صغير الحجم. لكنّ دولاً كثيرةً قد لا تتفق في الرأي مع الولايات المتحدة عند حصول مواجهةٍ معيّنة. بالإضافة إلى ذلك، توجد دولٌ كثيرةٌ منها بعض حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين، ممن ينتظر موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على تطبيق العقوبات، ليجد أن اثنَين من أعضاء المجلس الدائمين الذين يملكون حق النقض – الصين وروسيا – تعارضان العقوبات في معظم الأحيان. أيضاً، بما أنّ الولايات المتحدة تستفيد من الأسواق المفتوحة والشفافية والمعلومات الموثوقة وحرية البحار والشمولية الاقتصادية، وغير ذلك من مظاهر النظام العالميّ الحر وتناصرها – فيجب أن يكون استخدامها للإرغام هو الاستثناء لا القاعدة. أدوات الإرغام يمكنها التسبب أيضاً بأضرارٍ جانبية. قد تؤدي العقوبات الاقتصادية إلى استفحال التوجهات نحو الركود[6]. بشكلٍ مشابه، قد تتسبب العمليات الإلكترونية بإصابة أنظمةٍ غير تلك المستهدفة[7]. إنّ عرقلة التجارة عبر المحيطات قد تؤثّر على الآخرين وليس فقط على العدوّ.

مع ذلك، بسبب كون الولايات المتحدة تواجه تحدياتٍ في ثلاثة أقاليم حرجةٍ على الأقل، ومع تحوّل استخدام القوة الهجومية إلى أمرٍ إشكالي أكثر فأكثر، فعليها أن تقيّم تطوّر واستعمال قدرتها الإرغامية، وتتحضر لهذا الأمر. تحتوي الصفحات التالية على وصفٍ وتقييمٍ لعدة أنواعٍ من القدرة على الإرغام:

- العقوبات الاقتصادية
- الحظر على الأسلحة والتكنولوجيا
- استغلال موارد الطاقة
- الاعتراض البحريّ
- مساندة خصوم العدوّ
- العمليات الهجومية الإلكترونية

[6] الحظر النفطيّ الذي فرضته منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) [OPEC] عام 1973 كان موجهاً ضد الولايات المتحدة، ولكنه تسبب بركودٍ عالميّ، بينما لم يكن يُقصَد منه أن يؤدي إلى هذه النتيجة.

[7] لقد أفاد تقرير بأن فيروس ستَكسنِت (Stuxnet) أصاب أنظمةً إضافيةَ غير تلك التي تتحكم بأجهزة الطرد المركزيّ الإيرانية، التي تقوم بتخصيب اليورانيوم.

نحن لم نُدرِج العقوبات الدبلوماسية التي تقع على الطرف الأدنى من الطيف، قريباً من القوة الناعمة – وهي أضعف من أن ترغم عدوّاً مصمماً. محل اهتمامنا هو القدرة الإرغامية التي تستطيع، بوجود الظروف المناسبة، أن تكون بديلاً عن القوة العسكرية. نقوم بتحليل المزايا والفعالية الضمنية (العائد المتوَقَّع)، وحاجات واحتمالات الدعم المتعدد الأطراف، والتكاليف والمخاطر، بحيث نتوصل إلى تصنيفٍ لأدوات الإرغام الواعدة بدرجةٍ أكبر – ونفعل ذلك لكلٍّ من أنواع القدرة على الإرغام التي سبق ذِكرُها.

العقوبات الاقتصادية

تتضمن العقوبات الاقتصادية في أحيانٍ كثيرةٍ منع بعض الصادرات من الدولة العصية أو جميعها، أو بعض أو كل الواردات منها[8]. يبدو أنّ الاستيراد من تلك الدولة أكثر فعاليةً من منع التصدير، لأنه يحرم البلد–الهدف من العملة الصعبة التي يستطيع بواسطتها شراء ما لا يمكنه إنتاجه، بينما لا يحرم منع التصدير إلى تلك البلد إلا من السلع المحظورة. بوسع العقوبات التجارية أن تسبب ضائقةً اقتصاديةً متفشية: خسارة الوظائف، والتضخّم، والتقنين، وتراجع المعايير المعيشية. لكنّ الظروف الاقتصادية المتردّية لا تُتَرجم على الدوام بضغطٍ سياسيٍّ على النظام. الاقتصاد في كوريا الشمالية عبارةٌ عن حُطام، ويعود السبب في ذلك بالتساوي، إلى رفض الإصلاح وإلى العقوبات، ومع هذا، لا تظهر على النظام الحاكم إشاراتٌ تدل على أنه سيحدّ من شراسته أو برامجه النووية والصاروخية. بالإضافة إلى ذلك، إنّ عدم اكتراثه بمحنة شعب كوريا الشمالية يتلاءم مع استعداده لقمعهم. بشكلٍ عامّ، يمكن كسر حدة العقوبات التجارية عن طريق الإنتاج محلياً، أو إمكانية الوصول إلى منتجات وأسواق البلدان غير المشاركة. إنّ المشاركة الدولية الواسعة حساسةٌ وصعبة التحقيق، على اعتبار أنّ البلدان التي تمتنع عن ذلك قد تجني منافع من ارتفاع الصادرات إلى البلد الذي فُرِضت عليه العقوبات، أو من الواردات الرخيصة الآتية من هذه الدولة المحتاجة. إنّ العقوبات التجارية الأمريكية الأحادية الجانب على كلٍّ من كوبا وإيران، والتي ما زالت قائمةً منذ 50 عاماً بالنسبة لكوبا و 30 عاماً بالنسبة لإيران عززت العلاقات السيئة بدون أن تُسقِط أياً من هذين النظامَين.

[8] يستند هذا القسم إلى ما كتبه برِنت رادكليف (Brent Radcliffe)، "العقوبات بين البلدان لها تأثيرٌ أقوى مما تظنون" (Sanctions Between Countries Pack a Bigger Punch Than You Might Think)، إنفستوبيديا *(Investopedia)*، 31 آذار، 2014. حتى العقوبات الاقتصادية المفروضة في الحالات المتطرفة – مثل العراق خلال حكم صدّام حسين – تستثني غذاء الشعب.

من جهةٍ أخرى، تُعتَبَر العقوبات المالية، الإجراء الإرغاميّ المكافئ للذخيرة الموجّهة بدقّة، بحيث أنها تستطيع استهداف هذا أو ذاك من ملوك المال الروس، أو جنرالٍ كوريٍّ من كوريا الشمالية، أو تاجر أسلحةٍ إيرانيّ. كما تمّت ملاحظته، العقوبات المالية ضد إيران أتت بنتائج إلى درجةٍ ما. ومع أنّ تأثيرات هذه الإجراءات على السلوك الروسيّ أقل جلاءً، إلا أنه من الواضح أنها بدأت تسبب الأضرار. توْقِع العقوبات المالية الأذى أيضاً بالنخب المستهدفة في كوريا الشمالية، وهي التي تدعم النظام. لقد أمكن فرض هذه العقوبات المالية لأنّ الولايات المتحدة طوّرت قدراتها وصاغت استراتيجيةً رابحة، وكسبت دعماً دولياً هاماً. على أثر عمليات 11 أيلول، 2001، عززت كلٌّ من وزارة الخزانة الأمريكية والمجموعة الاستخباراتية من قدرتهما على اقتفاء التدفق الماليّ والحيازات المالية والعثور عليها واعتصارها وإغلاقها. بعد أن شحذوا أسنانهم ضد تنظيم القاعدة، بات "المحاربون الماليون" الأمريكيون جاهزين للمعركة ضد الدول المعادية وأولئك الذين يقودونها[9]. النتائج حتى الآن مشجعة، وإن لم تكن مذهلة.

إنّ القدرة الأمريكية على فرض العقوبات المالية، والتي أصبحت أقوى من ذي قبل، نتجت بشكلٍ أساسيٍّ عن تكامل الأنظمة المصرفية، وفيه تعتمد المصارف على شبكةٍ عالميةٍ للاقتراض والتسليف والتبادل والاستثمار وتبرئة الاعتمادات المالية. إنّ إخفاء المال ونقله يزداد صعوبةً بالنسبة للدول والمجموعات والشركات والأفراد، إلا إذا أخفوه تحت فراشهم، أو نقلوه في محافِظِهم الخاصة. قم بالحرمان من العملة الصعبة والائتمان الدوليّ، وستكون النتيجة انقباض العمليات المالية، والتجارة، والاستثمار، والإنتاج، وفي الختام، انقباض النمو كما حصل في إيران. تطبيق المنع على التجارة متاحٌ أيضاً، ولكنّ العقوبات المالية تُحدِثُ تأثيراً مماثلاً وعملية فرضها والمحافظة عليها أسهل. في غياب القدرة على الوصول إلى التمويل، تعرَّضَ قطاع الطاقة الإيرانيّ لتقلّص الصادرات والإنتاج.

يمكن للعقوبات المالية أن تُحدِث تأثيراتٍ صادمةٍ تنتقل إلى أسواق رأس المال التي تمقت الغموض والمخاطرة والتلاعب الذي تنفّذه الحكومات لأغراضٍ غير اقتصادية. هذه الظاهرة أضحت ماثلةً للعيان في روسيا، التي شهدت هبوطاً في التسليف الذي توفّره الولايات المتحدة وسويسرا ومصارف أوروبيةٍ أخرى، منذ فرض عقوباتٍ محدودةٍ على

---

[9] راجع: مارك دوبويتز (Mark Dubowitz) وآني فيكسلر (Annie Fixler)، "محاربون في بزّاتٍ رمادية" (Warriors in Grey Suits)، جورنال أوف إنترناشنل سيكيوريتي أفّيرز *(Journal of International Security Affairs)*، ربيع–صيف 2014. راجع أيضاً: خوان زاراتي (Juan Zarate)، "حرب وزارة الخزانة: إطلاق عهدٍ جديدٍ من العمل الحربيّ الماليّ" *(Treasury's War: The Unleashing of a New Era of Financial Warfare)*، نيويورك: ببلِك أفّيرز (Public Affairs)، 2013.

بعض الكيانات الروسية[10]. بعيداً عن تفاصيل العقوبات الأمريكية وعقوبات الاتحاد الأوروبيّ، لقد تحولت روسيا إلى دولةٍ منبوذةٍ مالياً. المصارف غدت تنأى بنفسها عن منح القروض حتى للقطاعات الاقتصادية الروسية والمشاريع التي ليست مستهدَفة. مع تصاعد كلفة رأس المال بالنسبة للمشاريع الروسية، أُلغِيَت الصفقات. أدى انهيار الروبل وما يتصل به من صعودٍ حادٍّ في معدّلات الفوائد إلى تغذية التضخّم. مع أنّ روسيا تملك احتياطياً من العملة الصعبة – الذي أصبح الآن في طور الإنضاب – فإنها تعتمد بشدّةٍ على أسواق الائتمان والأسهم العالمية بحجمٍ يقارب 600 بليون دولار أمريكيّ منذ العام 1998. مع وضع سدادةٍ على تدفق رؤوس الأموال الأمريكية والأوروبية واكفهرار المستقبل الاقتصاديّ الروسيّ، فإنّ رأس مال الروس أنفسهم بدأ ينزح إلى أمكنةٍ أخرى. الاستثمار القاصر في الاقتصاد الروسي منذ البداية، أصبح أشدّ قصوراً.

الحالة الروسية مثالٌ على قدرة الولايات المتحدة، وبعض شركائها المختارين، على فرض العقوبات المالية. بالتوازي مع قدرتها المعزَّزة على اقتفاء الأموال والعثور عليها، تمكنت الولايات المتحدة من جعل مصارف مهمةٍ، أمريكيةٍ وأجنبية، تتماشى مع العقوبات المالية. إنّ مزيجاً مكوناً من الغرامات، والإقناع بالحجج الأخلاقية، وأيضاً – وربما يكون أكثر أهمية – التهديد المبطّن بتلطيخ سمعة المصارف التي ترفض الامتثال، مكّن واضعي العقوبات المالية من كسب تعاونٍ كافٍ. تملك وزارة الخزانة الأمريكية حق وَسْمِ المصارف العاملة في الولايات المتحدة بتهمة التواطؤ في عمليات تبييض الأموال، وبالنتيجة، بالتهرب من الضرائب[11]. الخوف من "وصمة العار" الآتية من مكتب ضريبة الدخل الأمريكيّ (IRS) كافٍ في العادة لتحقيق الامتثال. حتى خزينات نظام السرية المصرفية السويسرية الشهير تمّ اختراقها بشكلٍ مجازيّ[12]. عندما تنضمّ معظم المصارف للعملية، يوضَعُ المتلكّؤون تحت ضغطٍ شديدٍ لاختيار الانضمام أو مواجهة العزل الذي ستمارسه بحقهم الشبكات المالية العالمية، وهذا الأمر قد يؤثّر على استمرايتهم.

---

[10] سالي بيكوِلّ (Sally Bakewell) وستيفن موريس (Stephen Morris)، "عقوبات بوتين تُبعِدُ المصارف مع جفاف القروض" (Putin Sanctions Drive Away Banks as Loans Dry Up)، بلومبرغ ريبورت *(Bloom-berg Report)*، 4 آب، 2014.

[11] تحت البند 311 من قانون باتريوت (الكونغرس الأمريكيّ، الكونغرس السابع بعد المئة، الجلسة الأولى، توحيد وتقوية أمريكا عن طريق تهيئة الأدوات المناسبة المطلوبة لاعتراض وعرقلة الإرهاب [USA PATRIOT ACT]، قانون 2001، واشنطن دي.سي.، مجلس النواب 3162، 3 كانون الثاني، 2001).

[12] انتزعت الولايات المتحدة غرامةً قدرها 8.97 بليون دولار أمريكيّ من مصرف بانك ناسيونال دو باري باريبا (BNP Paribas) لتنفيذه صفقاتٍ تنتهك العقوبات على السودان وإيران وكوبا.

العقوبات المالية مرنةٌ تقنياً وقانونياً. من الأفضل إحراز موافقةٍ دوليةٍ على عملية فرض العقوبات المالية، إلا أنّ ذلك ليس ضرورياً. من الناحية العملية، إنّ موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليست مطلوبة، كما ليس من المطلوب تحصيل رضوخ الصين وروسيا. من الناحية المؤسساتية، فإنّ مجموعة الدول السبع [G7] (لقد عادت سبعاً بعد طرد روسيا) هي بديلٌ ذو آليةٍ متعددة الأطراف، صالحٌ للاستخدام، بما أن الدول الأعضاء تؤوي معظم المصارف المتعددة الجنسيات. بالإضافة إلى ذلك، إنّ طريقة الولايات المتحدة باستخدام العقوبات المالية لا تتطلب إجماعاً دولياً أو مشاركةً واسعة، كما هو الحال بالنسبة للعقوبات الاقتصادية. على عكس العقوبات التجارية، تجازي العقوبات المالية أولئك الذين يمتنعون عن الانضمام بدلاً من مكافئتهم. بالفعل، يستطيع التحرك الأُحاديّ من جهة الولايات المتحدة، عند تطبيقه على تعاملات المصارف الأمريكية، أو المصارف الأجنبية التي تدير أعمالاً كبيرة الحجم في الولايات المتحدة، أن يؤذيَ الدول المستهدفة والمشاريع والأفراد. تؤمن الولايات المتحدة بشكلٍ أكيدٍ أنه باستطاعتها معاقبة أشخاصٍ ومنظماتٍ محددةٍ في كوريا الشمالية، بصورةٍ أحادية، عن طريق قطع السبيل دون وصولهم إلى المصارف الأمريكية، كما فعلت على أثر عملية التخريب (القرصنة) الإلكترونيّ التي تعرضت لها شركة أفلام سوني الترفيهية (Sony Pictures Entertainment). بالطبع، من أجل أن تكون بديلاً عن القوة الصلبة، تستلزم العقوبات المالية إحداث عزلٍ شبه كاملٍ عن النظام الماليّ العالميّ – وهي مهمةٌ هائلةٌ ولكنها ليست مستحيلةً بالنسبة للولايات المتحدة.

على غرار العقوبات التجارية، قد تترتب على العقوبات المالية تكاليف يتحملها أولئك الذين قاموا بفرضها. يعتمد معيار هذه التكاليف على الأهمية الاقتصادية للدولة التي يتمّ استهدافها. أهمية هذا الأمر أدنى في حالة روسيا وإيران مما هي عليه في حالة الصين، لأنّ الأخيرة مصدرٌ مهمٌ للاعتمادات العالمية واستخدامها، كما لتبادل العملات. تملك الصين قدرة هامةً على إنتاج الاعتمادات ورؤوس الأموال الخاصة بها. إنّ منع المصارف الأميركية من تنفيذ أعمالٍ في الصين قد يؤذي هذه المصارف أكثر مما يؤذي الصين. على نحو الإجمال، إنّ قطع الصين عن النظام المصرفيّ العالميّ هو بنفس درجة صعوبة قطعها عن التجارة العالمية، وقد يكون حتى مستحيلاً. إذا كان فعالاً فسيكون مضراً بالإقتصاد العالميّ، بسبب الأهمية الاقتصادية للصين. أخيراً، الصين ليست خاليةً من وسائل إرغامٍ خاصةٍ بها، مثل حيازتها لكمياتٍ ضخمةٍ من الديون السيادية الأمريكية.

الحظر على الأسلحة والتكنولوجيا

إنّ منع عدوٍّ ما من الوصول إلى الأسلحة والتكنولوجيا التي تعزّز قدرته على شنّ الحروب هو خيارٌ استُعمِلَ مراراً. الأمر البديهيّ هو السيطرة على المواد والأنظمة الفرعية والمعرفة اللازمة لاكتساب الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. النتائج كانت متباينة. على سبيل المثال، كوريا الشمالية ممنوعةٌ عن الوصول إلى معظم أسواق الأسلحة، ومع هذا فهي لا تزال مدجّجةً بالأسلحة، وهي تملك على أقل تقدير، متفجراتٍ نوويةً بدائية، والوسائل الضمنية لإيصالها إلى أهدافها. بالإضافة إلى ذلك، بما أنّ القدرات العسكرية أصبحت تستفيد من تقنيات المعلومات بشكلٍ متزايد – والعديد من هذه الأخيرة لها مجالٌ واسعٌ من الاستعمالات غير العسكرية – فإنّ الأسواق العالمية، والمؤسسات، والأبحاث والتطوير: كلها أمورٌ تزعزع عملية المراقبة والمنع. إنّ منع الصين من الوصول إلى تقنية المعلومات، وهي عنصرٌ حاسمٌ في القدرات العسكرية، أمرٌ خياليّ.

تتمثّل الفرصة الأفضل بشكلٍ عامّ، بمنع الأنظمة العسكرية المتكاملة، أو المكونات النادرة ذات الاستخدام الوحيد. لكن، خلافاً للعزل الماليّ، كل ما يحتاجه إفشال عقوبةٍ مثل هذه، هو تاجر أسلحةٍ رئيسيٍّ واحد. في الواقع، تتوفر مصادر كثيرةٌ من هذا النوع، إثنان منها هما الصين وروسيا. قامت روسيا ببيع أنظمة دفاعٍ جويٍّ متطورةٍ للصين، وتعتزم بيعها لإيران، كما سبق أن باعت تكنولوجيا المفاعلات النووية لإيران. لقد أظهرت الصين انضباطاً أكبر من روسيا، ولكنّ هذا الأمر قد يتغير مع التحسّن المستمر في صناعاتها الدفاعية.

هذا الصنف من إجراءات الإرغام يمكن تصويبه نحو إضعاف القوة العسكرية للدول التي يصدر عنها التهديد، بنفس القدر الذي تُستَخدَم فيه للردع والمعاقبة. الامتثال الشامل أمرٌ مثاليٌ ولكنه ليس أساسياً. بما أنّ الأنظمة العسكرية الأكثر تطوراً تنتجها في الوقت الحاضر الولايات المتحدة وشركاؤها المقرّبون (مثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا)، فالخيارات المتبقية للدول المعاقَبَة هي تلك ذات المستوى الأدنى، أي المنتجات المحلية التي يوفّرها مورّدو البضائع القليلة الجودة. أما وقد قيل ذاك، فإنّ روسيا تملك صناعةً دفاعيةً عملاقة، وإن كانت قد أصبحت صدئة، بينما تزداد قدرة الصين على إنتاج أنظمة أسلحةٍ وتكنولوجياتٍ متطورة. بالتالي، قد يكون حظر الأسلحة الإجراء الأقل فعاليةً ضد أقوى الأعداء المحتَمَلين. بالإضافة إلى ذلك، إذا كان المقصود من منع تصدير الأسلحة هو الحد من القدرات، فإنه لا يشترط مسلكاً معيّناً، وبالتالي هو لا يُعَدُّ ذا طابعٍ إرغاميّ. في حال كان يشترط مسلكاً ما، مما يعني أنه ذو طابعٍ إرغاميّ،

فإنّ التبدلات المسلكية القابلة للانعكاس يمكنها أن تؤديَ إلى زيادةٍ غير قابلةٍ للانعكاس في القدرات.

توجد أيضاً حدودٌ عملية. التحكم بالواردات من العتاد العسكريّ، القادمة من منتجين لم يشتركوا في الحظر أمرٌ ليس سهلاً، إلا إذا تمّ فرض حصارٍ بحريٍّ وبرّيٍّ وجوّيٍّ في آنٍ واحد. بالإضافة إلى ذلك، بما أنه من الصعب معرفة أيّ شحناتٍ هي تلك التي تحتوي على أجهزةٍ عسكرية لا غيرها من البضائع، فإنّ حظراً عسكرياً فعالاً بشكلٍ كاملٍ قد يتطلب فرض حصارٍ تامّ. بشكلٍ مشابه، العديد من التكنولوجيات المفيدة من الناحية العسكرية لها استعمالاتٌ غير عسكرية. مثلاً، قد تُستَخدم في الاتصالات وأجهزة الاستشعار والحوسبة: كل هذه الأمور سيكون من الضروريّ بترها إذا أُريد للحظر على هذه التكنولوجيات أن يكون فعالاً. إنّ عزلاً كاملاً من هذا النوع ضد أكثر الأعداء المحتملين إخافةً – لا سيما الصين – عن التجارة المتصلة بالأمور العسكرية، لا يمكن تصوّر أن يكون ممكناً.

هذا لايعني أنّ الولايات المتحدة ليس لديها ما تكسبه من رصّ الدعم لمنع الدول المعادية من الوصول إلى القدرات العسكرية. لكن، بما أنّ هذه الدول من المرجح أن تعتمد على الإنتاج المحليّ والاستيراد من مورّدي الدرجة الثانية أو المورّدين غير الشرعيين، فقد تكون الفائدة الإرغامية التي يتم تحصيلها من الحظر العسكريّ قليلة. ما دامت الدولة–الهدف تحتاج إلى الاعتمادات أو العملة الصعبة لابتياع المعدات العسكرية، فإنّ العقوبات المالية الفعالة تستطيع التضييق عن طريق الاستيلاء على الأصول ومنع التدفق. مع ذلك، عندما تفشل الأنواع الأخرى من الإرغام في جعل الدول المعادية تتخلى عن سياساتها المسيئة، فإنّ منعها من الاستيراد العسكريّ سيحوّل ممارستها للأذى إلى أمرٍ صعبٍ عليها. يشير هذا إلى أنّ الهدف الرئيسيّ من حظر الأسلحة والتكنولوجيات المتعلقة بها ينبغي أن يكون الإضعاف لا الإرغام. ولكن، نعود فنقول، إنّ هذا الأمر من المرجح أن يكون أكثر فعاليةً ضد الأعداء الأضعف مثل إيران، مما قد يكون عليه ضد من هم أقوى مثل روسيا، وبشكلٍ أخصّ، الصين.

استغلال موارد الطاقة

تاريخياً، تلاعبت الدول العربية وروسيا بموارد الطاقة مثل النفط والغاز الطبيعيّ مستخدمةً إياها كوسيلةٍ للإرغام. تشير الاتجاهات الحالية إلى أنّ المستقبل سيكون مختلفاً تماماً، فقد ارتفع الإنتاج النفطيّ في الولايات المتحدة خلال سنواتٍ قليلة من 5 ملايين إلى أكثر من 9 ملايين برميل في اليوم. ارتفع استهلاك الغاز الطبيعيّ بشكلٍ ملحوظٍ

وإن كان معظمه في البلدان غير الغربية (مثل الصين)، بينما تركّز معظم ارتفاع الإنتاج في الولايات المتحدة وبلدانٍ غربيةٍ أخرى[13]. على أدنى التقديرت، ستكون الولايات المتحدة وحلفاؤها، بمن فيهم الدول غير المنتجة، في وضعيةٍ أقل ضعفاً. أكثر من ذلك، مع تحول الولايات المتحدة إلى مصدّرٍ رئيسيٍّ للغاز الطبيعيّ المسيّل، وعندما يتحقق هذا الأمر نظراً لوجود احتياطيٍّ وافرٍ يسهل الوصول إليه من الغاز الصخريّ، قد تجد نفسها مالكةً لخيارٍ إرغاميٍّ جديد[14].

استخدام الطاقة لممارسة الإرغام سيشكّل عكساً كاملاً للأدوار بالنسبة للولايات المتحدة التي طالما كانت المؤيد الرئيسيّ لضمان الوصول إلى الطاقة، والتجارة التي تخضع لأحوال السوق، والنقل بدون معوّقات، وخصماً متشدداً للتلاعب بموارد الطاقة. في وقتٍ كانت فيه وجهة النظر التقليدية للولايات المتحدة تعكس اتّكالها هي وحلفائها على الطاقة الآتية من مصادر غير آمنةٍ أو متلاعبٍ بها، مثل منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك) [OPEC]، وروسيا وفنزويلا، فمن غير المرجح أن تتغير وجهة النظر هذه عندما تصبح الولايات المتحدة أكثر استقلالاً وتتحول هي نفسها إلى مصدّر. أما بالنسبة للأعداء المحتملين في المناطق الحرجة، فالتهديد بقطع موارد الطاقة لا يلائم روسيا أو إيران. الولايات المتحدة لا تزوّد الصين بالطاقة في الوقت الحاليّ، وإن هي فعلت، وفي ذلك الحين، ستكون هناك بدائل متوفرةٌ بالنسبة للصينيين (مثل روسيا وإيران).

بالرغم من أنّ العقوبات الاقتصادية أمرٌ متجذّرٌ في الأعراف الدولية، فإنّ التلاعب بسوق الطاقة ليس كذلك؛ بالفعل، هذا الأمر يحمل وصمة عارٍ بسبب التاريخ العربيّ والروسيّ في الخداع. إذا احتاجت الولايات المتحدة إلى تعاونٍ ومساندةٍ متعددة الأطراف لممارسة استغلالٍ إرغاميٍّ لموارد الطاقة، فمن غير المرجح أن تعثر عليها. حتى أكثر التقديرات تفاؤلاً لمخزون الطاقة الذي تنطوي عليه الطبقات الصخرية لا يشير إلى أنّ الولايات المتحدة ستصبح قادرةً على التحكم بموارد الطاقة العالمية – لن يكون ذلك ممكناً بدون تواطؤ المورّدين الآخرين على أيّ حال، وهو أمرٌ لن تحصل عليه على الأرجح، وأقلّ أسباب ذلك شأناً هو اعتماد المورّدين الشديد على إيرادات مبيعات الغاز والنفط. بالإضافة إلى ذلك، مع ارتفاع نسبة إنتاج الطاقة في كل أنحاء العالم، وبما أنّ

---

[13] الإدارة الأمريكية لمعلومات الطاقة (U.S. Energy Information Administration)، إنترناشنل إنرجي أوتلوك *(International Energy Outlook)*، واشنطن دي.سي.، تموز 2013.

[14] راجع: إدوارد ل. مورس (Edward L. Morse)، "أهلاً وسهلاً بكم في الثورة: لماذا تُعتبر الطبقات الصخرية، الطبقة القادمة" (Welcome to the Revolution: Why Shale is the Next Shale)، فورِن أفّيرز *(Foreign Affairs)*، أيار/ حزيران 2014، للاطّلاع على مقالٍ غنيٍّ بالمعلومات عن ثورة النفط والغاز الصخريّ وتأثيراتها.

هناك وفرةٌ في الموارد الصخرية في أماكن أخرى، ولأنّ الغاز الطبيعيّ عند تسييله يصبح سلعةً عالمية، فلن يكون من السهل على الولايات المتحدة ولا على غيرها من المورّدين أن يتلاعبوا بالموارد بهدف الإرغام.

لكنّ شَغْلَ الولايات المتحدة لموقعٍ رئيسيٍّ في أسواق الطاقة العالمية بوسعه تمكينها من استخدام موارد الطاقة كإجراءٍ إرغاميٍّ دفاعيّ. بدايةً، ستحصّن زيادة إنتاج الطاقة الولايات المتحدة من الإرغام. أيضاً، قد تسمح قدرات وصادرات الولايات المتحدة لها بتخفيض الاعتماد العالميّ على المورّدين غير الموثوقين، وتحجيم التسعير الطارد للمنافسين، وتقليص الإيرادات الروسية والإيرانية ذات الأهمية الحساسة لاقتصادَيهما ولتحسين قدراتهما العسكرية. إنّ زيادة إنتاج وتصدير الغاز الطبيعيّ المسيّل تكتسب أهميةً كبرى بسبب قدرتها على كسر الاستئثار الذي يتمتع به بعض المورّدين – ثانيةً، روسيا وإيران – بسبب القيود الإقليمية على عملية التسليم عبر الأنابيب عند النقاط المحددة. حتى لو لم تتبنَّ الولايات المتحدة استراتيجيةً لتنفيذ هذا الأمر، فبوسعها تقليص القدرة الإرغامية للأعداء. وما هو أبعد من ذلك، يمكنها توسيع الشحنات وتوجيهها لإبطال مفعول المحاولات المحددة لاستخدام الطاقة كسلاح، مثلاً، كأن تحاول روسيا فعل ذلك ضد أوروبا. نظرياً، إنّ كلفة هذا النوع من إجراءات الإرغام الدفاعية يتحملها السوق.

في غياب أيّ محاولةٍ أمريكيةٍ لاستخدام الطاقة بشكلٍ إرغاميّ، فإنّ موارد النفط والغاز الآخذة في الازدياد عالمياً، مقرونةً بالطلب الذي يتجه نحو الاعتدال، أمران يزعزعان من قدرة المنتجين التقليديين مثل روسيا، على التلاعب بالموارد من أجل أهدافٍ عدائيةٍ وغيرها من الأمور السياسية. بشكلٍ عامّ، تصدّت البلدان الأوروبية للتهديدات الروسية المستترة بإنقاص تدفق الغاز عبر الأنابيب إن هي شاركت في العقوبات المالية التي فُرِضَت استجابةً للتدخل الروسيّ في أوكرانيا، وقد تكون شجاعتهم عائدةً إلى توقعهم الحصول على بدائل غير روسية. إضافةً إلى ذلك، إن الهبوط الكبير في أسعار الأسواق العالمية أجبر روسيا على الإنتاج والتصدير بأقصى طاقةٍ مربحةٍ لها، مما لا يَدَعُ مجالاً للتلاعب.

في المحصّلة، إنّ التغيّر العالميّ في الظروف المتعلقة بالطاقة يَعِدُ بكبح استخدام، أو فائدة استخدام أحد أشد أسلحة الإرغام قوةً، الذي تستعمله الدول المعادية حالياً للمصالح الأمريكية، لاسيما روسيا. بالرغم من أن الظروف العالمية المتعلقة بالطاقة قد تغيرت، إلا أنّ ذلك لم يضع هذا السلاح بيد الولايات المتحدة، ولكنه ساهم في تحويل التفوق الإرغاميّ ليصبح في مصلحة الولايات المتحدة وأصدقائها.

الاعتراض البحريّ

تستطيع قوات البحرية الأمريكية هزيمة أيّ قوةٍ بحريةٍ أخرى، فتضرب الشواطئ وتفرض السيطرة البحرية أو الحظر البحريّ في أيّ مكانٍ تقريباً (على أنّ السيطرة البحرية الأمريكية في غرب المحيط الهادئ قد تقع تحت الضغط الذي تسببه قدرات الصين المضادة للبحرية). إنّ حاملات الطائرات الأمريكية أدواتٌ مفيدةٌ بشكلٍ خاصٍّ في إدارة أو حل الأزمات، عن طريق التلويح بالعزم والقدرة على شنّ الحرب؛ أما لأغراض بحثنا، فإنّ الإنذارات التي من هذا النوع تعتبر مشتقةً من استخدام القوة، وهي بالتالي شكلٌ من أشكال القوة الصلبة. الأساطيل الأمريكية مجهزةٌ بأجهزة استشعارٍ فضائيّ، وقدرةٌ على معالجة البيانات، ووسائل اتصالاتٍ تمنح الولايات المتحدة إحاطةً بحريةً عالميةً فريدةً من نوعها. إنّ هذه القدرات الخاصة بالقوة الصلبة لها أيضاً تطبيقاتٌ في مجال القوة الناعمة، مثل التعبير عن الالتزام، وعرض التكنولوجيا الأمريكية، والاستجابة عند حصول الكوارث الطبيعية. المهم هنا هو تقييد وصول الأعداء إلى محيطات العالم وأسواقه وموارده، بدلاً من محاربته – بالتالي، إرغام العدوّ.

إحدى وسائل تقييد الوصول هو الاعتراض البحريّ (MIOs)، الذي يقوم خلاله مقاتلو قوات البحرية الأمريكية (أو خفر السواحل الأمريكيّ) بمنع، وإيقاف، وإعادة توجيه، والصعود على متن السفن التي تحمل شحناتٍ محظورةٍ أو غير شرعيةٍ أو أيّ نوعٍ من الحمولة الخطرة، وقد يصل الأمر حتى إلى الاستيلاء على هذه السفن[15]. كان هذا الأمر يُمارس بالنسبة للمخدرات والمواد والعتاد اللازم للحصول على أسلحة الدمار الشامل، ومنذ وقتٍ ليس ببعيد، تمّ اعتراض تحركاتٍ للإرهابيين، بالإضافة إلى إمداداتٍ مُرسَلةٍ إليهم. بالرغم من ضخامة حجم قوات البحرية الأمريكية، إلا أنها لا تستطيع التواجد في كل مكانٍ وكل زمانٍ تقوم فيه سفنٌ مشبوهةٌ بالعبور. لهذا السبب، نظّمت الولايات المتحدة خلال العقد الأخير تعاوناً متعدد الأطراف لصيانة الأمن البحريّ، تقوم بموجبه سفنٌ تابعةٌ لقوات البحرية من أممٍ متعددةٍ بالمشاركة في الدوريات[16]. أحد الأمثلة هي عملية حلف شمال الأطلسيّ (الناتو) المسماة "عملية السعي الحثيث" (NATO's Operation Active Endeavor)، التي تجوب البحر المتوسط في عملياتٍ لمكافحة الإرهاب. بوجود هذه القدرة الموسّعة المتعددة الأطراف، والتي تقودها الولايات المتحدة،

[15] نفّذ حلف شمال الأطلسيّ (الناتو) لمدةٍ من الزمن ما أُطلِقَ عليه اسم "عملية السعي الحثيث" (Operation Active Endeavor)، التي صُمِّمَت لمنع أسلحة الدمار الشامل والإرهابيين من الوصول إلى أراضي الحلف.

[16] لقد دعت الحاجة إلى إنشاء "بحرية الألف سفينة" (Thousand Ship Navy) التي تقودها الولايات المتحدة، وهذا الاصطلاح صكّه عام 2004، الأدميرال مايك مولِن (ADM Mike Mullen)، الذي كان حينئذٍ قائداً للعمليات البحرية.

بالإضافة إلى توفّر خيار التركيز على المضائق أو الطرق البحرية المؤدية إلى مرافئ الأعداء، تستطيع الولايات المتحدة خنق حجمٍ كبيرٍ من عمليات الشحن التي ترغب في منعها من الوصول إلى وُجهةٍ معيّنة. لسوء حظها الجغرافيّ، فإنّ روسيا وإيران والصين تقع كلها بشكلٍ ضمنيٍّ تحت رحمة القوة البحرية التي تملكها الولايات المتحدة وشركاؤها. من الناحية النظرية، يبدو أنّ القوة البحرية مصدرٌ مهمٌ للقدرة على الإرغام.

في نفس الوقت، قد تكون تكاليف تنفيذ دورياتٍ بحريةٍ وعمليات اعتراضٍ بحريٍّ مطوّلةٍ وموسعة، ضخمةً بالفعل، لاسيما إذا أُخِذَ الإسهام النسبيّ للسفن المشاركة بعين الاعتبار[17]. بالإضافة إلى ذلك، يمكن اعتبار أنّ استخدام قوات البحرية الأمريكية ضد سفن أحد الأعداء هو تطبيقٌ للقوة الصلبة، أو حتى أنه عملٌ حربيّ. بالرغم من أنّ عمليات الاعتراض البحريّ هي ذات قيمةٍ إرغاميةٍ على الأغلب، ولكنها يمكن أن تستدعيَ صراعاً مسلحاً، بينما المقصود من إجراءات الإرغام هو تفادي هذا الأمر، لا التسبب به. على سبيل المثال، لا يُتَوَقَّع أن تطيق الصين إغلاق الولايات المتحدة لمضيق مالاكا (Strait of Malacca). وقد تكافح إيران الحصار الأمريكيّ عن طريق عرقلة النقل البحريّ عبر مضيق هرمز (Strait of Hormuz). إضافةً، إنّ استخدام القوة البحرية كأداةٍ للإرغام سيكون متعارضاً مع التزام الولايات المتحدة بحرّية الإبحار في المياه الدولية.

في المحَصَّلة، تملك الولايات المتحدة قدرةً بحريةً هامة، لاسيما إذا ضُمَّت إليها قدرة شركاء آخرين. لكنّ التكاليف وما سلف من استخدامٍ إرغاميٍّ لهذه القدرة في كل ما عدا الظروف الأشدّ إلحاحاً، توحي بأنّ هذا الاستخدام يجب أن يكون ضئيلاً. يمكن النظر إلى العمليات البحرية، لا على أنها خيارٌ إرغاميٌّ قائمٌ بذاته، بل وسيلةٌ لإنفاذ العقوبات الاقتصادية، أو امتدادٌ للصراع المسلح.

مساندة خصوم العدوّ

تملك الولايات المتحدة وسائل متنوعةً تمكّنها من تقوية ومساندة الدول والمجموعات التي تعارض أعداءها. يمكنها لهذا الغرض تقديم المساعدة غير العسكرية أو العسكرية، وإن كان يمكن اعتبار الأخيرة استخداماً للقوة الصلبة بالوكالة. إنّ أعظم نفوذٍ إرغاميٍّ قد يأتي من جهة طرح تهديدٍ للسلطة السياسية أو حتى لاستمرارية نظامٍ يتحدى المصالح الأمريكية. الحركات المؤيدة للديمقراطية بدأت بالظهور بصورةٍ مفاجئةٍ وتواترٍ وحدةٍ

[17] بالرغم من أنها لا تُعَدّ من الإجراءات الإرغامية، إلا أنّ الحظر الذي تمارسه الولايات المتحدة على شحنات المخدرات، بالإضافة إلى العمليات المضادة للقرصنة، هي من الأساليب الباهظة الكلفة للتعاطي مع هذه المشاكل.

متزايدة، ويعود السبب في ذلك بشكلٍ جزئيٍّ إلى الوسائل الحديثة للتواصل الاجتماعيّ والتنظيم السياسيّ. كما رأينا خلال الأعوام الخمسة الماضية في إيران وتونس وليبيا ومصر وسوريا وأوكرانيا، حتى الأنظمة الاستبدادية الحازمة قد تواجه معارضةً جدّيّة، جُلُّها ديمقراطيّ النزعة. تتراوح النتائج من القمع الشرير (إيران)، إلى ديمقراطيةٍ مطبَّقةٍ بدرجاتٍ متفاوتة (تونس، أوكرانيا)، إلى استبدال نظامٍ استبداديٍّ بآخر مثل (مصر)، إلى الفوضى (سوريا)، إلى النزوع للانفصال (أوكرانيا).

تُظهِر أبحاثٌ جديدةٌ تغطي القرن الماضي أن الحركات اللاعنفية ذات القاعدة العريضة والحسنة التخطيط، تتمتع بفرصةٍ مضاعفةٍ بسَوْقِ الأمور نحو نتائج ديمقراطيةٍ مستقرة، بالمقارنة مع الحركات العنيفة[18]. بالرغم من أنّ التنظيم على المستوى المحليّ، والاحتجاجات، والاضرابات، والانشقاقات عن النظام الحاكم، وغيرها من أشكال المقاومة مهمةٌ أكثر من الدعم الخارجيّ، فمن الصحيح أيضاً أنّ الدعم الخارجيّ لحركات المعارضة اللاعنفية من المرجح أن يؤديَ إلى نتائج أفضل من تلك التي يؤدي إليها دعم الحركات العنيفة[19]. إنّ دعم الاستيلاء العنيف على السلطة يبدو أقل فائدةً وأكثر خطورةً كما هو واضح – وقد يؤدي حتى إلى الحاجة لأن تستخدم الولايات المتحدة قوتها العسكرية (وهذا يخيّب القصد من القدرة على الإرغام). على أيّ حال، عند التَدَخّل في الديناميكيات الداخلية للدول والمجتمعات الأخرى، إن كان هذا الأمر مبَرراً أم لا، يجب أن تدرك الولايات المتحدة حدود قدرتها على التحكم بالنتائج.

في وقتٍ تعتمد فيه الانتفاضات اللاعنفية على المساندة الخارجية بشكلٍ أقل من الانتفاضات العنيفة، هناك الكثير مما يمكن للولايات المتحدة وغيرها من الديمقراطيات المقتدرة والمهتمة أن تفعله للمساعدة. تقديم الدعم الماليّ للصحافة الحرة، وتحصيل اهتمام وسائل الإعلام العالمية، والتنديد بوحشية النظام، والتأثير على النخب الساخطة، وتسهيل استخدام وسائل التواصل الاجتماعيّ، والزجر عن استخدام العنف – وهو أمرٌ مثيرٌ للاهتمام – كلها وسائل فائدتها معروفة[20]. مع تحوّل المعلومات إلى أمرٍ واسع الانتشار، وعولمة وسائل الإعلام، أصبحت المجتمعات أكثر قدرةً على التواصل حتى

---

[18] إريكا تشينوويذ (Erika Chenowith) وماريا ستيفان (Maria Stephan)، "أخفضوا أسلحتكم: متى ولماذا تكون المقاومة المدنية فعالة" (Drop Your Weapons: When and Why Civil Resistance Works)، فورن أفّيرز *(Foreign Affairs)*، تموز/ آب 2014. أقل من 4 في المئة من الانتصارات التي أحرزها المتمردون في الانتفاضات المسلحة قادت إلى أنظمةٍ ديمقراطيةٍ خلال خمس سنوات، بينما انتكس نصفها إلى حربٍ أهلية خلال عشر سنوات.

[19] تشينوويذ وستيفان (Chenowith and Stephan)، 2014.

[20] تشينوويذ وستيفان، 2014. تدافع الكاتبتان عن "مسؤوليةٍ دوليةٍ للمساعدة".

باستخدام الوسائل الأحدث، وأصبحت معظم الدول قابلةً للاختراق باستثناء الأكثر عزلةً من بينها، وفي هذه الظروف ستتوسع الفرص للتأثير على السياسة في الخارج.

إنّ تصاعد إمكانيات المعارضة الديمقراطية وفرص دعمها تزوّد الولايات المتحدة بخيارٍ إرغاميّ. مع هذا، ينبغي التمييز بين ثلاثة أهدافٍ لهذا الدعم: تشجيع الإصلاح، وتغيير النظام، وإرغام نظامٍ ما على تغيير سياساته الخارجية. الهدف الأول هو استخدامٌ للقوة الناعمة – وهي وإن كانت تستحق التطبيق، إلا أنّ قيمتها متدنيةٌ إذا أُريد لها أن تكون بديلاً للقوة الصلبة. لقد شجّعت الوكالات والجمعيات غير الحكومية الأمريكية المجموعات المؤيدة للديمقراطية في دولٍ عديدة (ثلاثٌ منها هي مصر والصين والعراق)، دون أن يكون الإرغام هو مرمى هذا التشجيع، ومن المفروغ منه أنّ المرمى لم يكن الإطاحة بالحكومة أيضاً. الهدف الثاني، وهو تغيير النظام، ليس خياراً إرغامياً على نحوٍ كامل، بمعنى أنّ خصوم النظام عازمون، هم والولايات المتحدة، على قلبه: إذا لم يُزَوَّد النظام بحافزٍ يدعوه لتعديل سلوكه، فإنّ الولايات المتحدة لا تملك في هذه الحالة نفوذاً إرغامياً. لا يبدو أنّ هناك ما تستطيع حكومة الأسد في سوريا فعله – غير التنحّي عن السلطة – مما من شأنه تليين الولايات المتحدة وشركائها.

الهدف الثالث من مساندة المعارضة السياسية – وهو إرغام نظامٍ ما على تغيير سياساته الخارجية – قد يخلق معضلة: إذا كانت الولايات المتحدة تساند حركةً مؤيدةً للديمقراطية كوسيلة ضغطٍ لردع أو معاقبة عدوٍّ يضرّ بالمصالح الأمريكية، فليس من السهل عندئذٍ سحب المساندة إذا قام العدوّ بتبنّي سلوكٍ أكثر مسؤولية في القضايا الدولية. عند اعتبار الضغط السياسيّ الداخليّ وسيلةً من وسائل الإرغام، يجدر التنبّه إلى أنّ الولايات المتحدة وما تدعمه من مجموعاتٍ قد تكون لها أهدافٌ نهائيةٌ مختلفة: الولايات المتحدة تريد سلوكاً دولياً مقبولاً، أما خصوم النظام، فهم يريدون دولةً جديدة.

إنّ دعم المعارضة الداخلية هو أداةٌ تقليديةٌ تستخدمها المجموعة الاستخباراتية. والقصد من استخدامها هو أنه يمكن إنكارها، لا فقط بسبب أنّ العمليات الاستخباراتية يتمّ في العادة إنكارها، ولكن أيضاً لأنّ حركة المعارضة تفقد مصداقيتها إن حصل ربطٌ بينها وبين وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) أو الاستخبارات العسكرية البريطانية (MI6). في الواقع، تُتَّهَم هذه الحركات في أحيانٍ كثيرةٍ بأنها عميلةٌ للاستخبارات الأجنبية، كانت كذلك أم لم تكن. قد تبالغ دولٌ مثل الصين وروسيا وإيران في تقييم قدرة الولايات المتحدة على زرع بذور المعارضة المحلية، ولكنّ هذا التصوّر يزوّد هذه الأنظمة بقوة دفعٍ كبيرةٍ وعذرٍ سياسيٍّ لقمع المعارضة المحلية، بشكلٍ عامٍّ أو خاص. بصمات الحكومة الأمريكية على الحركات المؤيدة للديمقراطية في الخارج يمكن أن

يكون لها تأثيرٌ مرتدٌّ على كلٍّ من حكومة الولايات المتحدة والحركات نفسها. من أكثر القواعد صرامةً لتقرير ما إذا كان ينبغي تقديم الدعم لخصوم نظامٍ ما، والكيفية التي يُصار بها إلى ذلك، هي الاسترشاد بهؤلاء المعارضين[21].

بالرغم من أنّ أسلحة الحكومة الأمريكية تملك الوسيلة والحافز لتقديم التشجيع والدعم، فإنها ليست الأدوات الوحيدة. المنظمات غير الحكومية تملك وسائل هي الأخرى، وفي حالاتٍ عديدة، تعتنق هذه المنظمات بعمق، قضايا تزودها بقوة الدفع. بالطبع، من الأصعب بمكانٍ على صانعي السياسات الأمريكيين أن يضبطوا معيار ضغطٍ سياسيٍّ من هذا النوع، أو يوجهوه نحو هدفٍ ما، أو يقوموا بتعديله، إن لم يكن واقعاً تحت سيطرتهم. بالإضافة إلى ذلك، السائد بين المنظمات غير الحكومية هو التزامها بالتغيير، لا الإرغام. مثلاً، المنظمات الغربية غير الحكومية التي تعمل في روسيا لن تتوقف عن انتقاد نظام بوتين، حتى لو لَجَمَ تدخّله في أوكرانيا. في النهاية، تتحسس معظم المنظمات غير الحكومية وتقاوم أيّ محاولاتٍ تقوم بها الحكومة لاستعمال هذه المنظمات كعملاء للسياسات الأمريكية (بالرغم من الشكوك الدائمة في علاقاتها الأجنبية).

لأنّ التحدي السياسيَّ قد يشكّل تهديداً كبيراً لنظام حكمٍ ما، فإنه ضمناً، بسبب ذلك، أداة إرغامٍ ذات عائدٍ مرتفعٍ إذا أمكن – نقولها ثانيةً – ضبط معيارها يتم بناءً على سلوك النظام. بالطبع، قد تؤدي هذه الأداة إلى تصلب الحكم في الداخل، كما حصل في إيران. في حالة روسيا، ربما تكون هذه الأداة هي السبب في قمع المنظمات غير الحكومية وتأزيم السلوك الخارجيّ، فقد عمد بوتين إلى تحريك الاضطراب في "الخارج المحاذي" لروسيا من أجل استفزاز الشعور القوميّ في بلاده، وبالتالي، استنهاض شعبيته المتراجعة. للمفارقة، كلما كانت المعارضة السياسية أقوى، أصبحت إمكانية التحكم بها أقل، وردة الفعل من الحكومة أكثر غلظة.

بشكلٍ عامّ، الربيع العربيّ حكايةٌ تُستَقى منها العِبَر. الفوران السياسيّ الذي بدأ واعداً جداً في تونس عام 2010، لم ينتج ديمقراطيةً إلا هناك. في مصر، كان الإخوان المسلمون وحدهم يملكون درجةً كافيةً من التنظيم تخولهم أن يربحوا في الانتخابات التي تلت الإطاحة بحسني مبارك؛ لكن، عندما ثبت أنّ تصميمهم على إحلال حكمٍ إسلاميٍّ أكبر من رغبتهم بممارسة حكمٍ فعال، ارتدّ الوضع إلى الحكم الاستبداديّ. في ليبيا، شقّت نهاية معمّر القذافي صدوعاً عميقةً على امتداد الخطوط الجغرافية والقبَلية والدينية، والتي تقوم باستغلالها الآن ما يسمى بالدولة الإسلامية. في سوريا، ما بدأ على أنه

[21] تشينوويذ وستيفان، 2014.

انتفاضةٌ ديمقراطيةٌ استحال إلى حربٍ أهليةٍ مذهبيةٍ تتّسم بارتكاب الفظائع، والتطرف العنيف، وهروب الناس بأعدادٍ كبيرة، والتدخّل الأجنبيّ، وانتقال الأزمة إلى العديد من الدول المجاورة. الظنّ بأنّ الظاهر من الربيع العربيّ هو عدم إمكانية نجاح الديمقراطية في الشرق الأوسط تفكيرٌ خاطئ، ولكنّ القوى التي أُطلِقَ لها العنان بسببه، تذكّر بأنّ قابلية تحكم الولايات المتحدة بالتغيير السياسيّ أقل من قدرتها على إثارته قبل كل شيء.

إنّ خيار إرغام العدوّ عن طريق زرع أو دعم الانشقاق، يبدو مختلفاً بشكلٍ كبيرٍ بين عدوٍّ وآخر من أعداء الولايات المتحدة المحتملين. إيران هي الأكثر ضعفاً وعرضةً للانشقاق الداخليّ لكنها على الأغلب، أقل من يحس بوخز الضمير عند ممارسة القمع الوحشيّ. روسيا ليست ضعيفةً بشكلٍ خاصٍّ بسبب لجوء بوتين إلى إثارة الشعور الوطنيّ وزرع الشكّ بالغرب، ولأنّ الروس يفضّلون القائد القويّ. النظام الصينيّ لا يواجه استياءً واسع النطاق بفضل النموّ الاقتصاديّ الجبار؛ مع أنّ هذا قد يتغير إذا دخلت الصين فترة هبوطٍ مطوّلة، ولكنّ الولايات المتحدة تبقى حذرةً جداً في ما يتعلق بالتحريض على المعارضة السياسية لبكين، وأقل منها على المعارضة الداعية للانفصال.

حتى إذا تمكّن أعداء الولايات المتحدة من التغلب على خصومهم في الداخل، قد يواجهون خصوماً خارجيين. إنّ طرق التصرف التي تتبعها روسيا وإيران والصين تثير المعارضة في دولٍ مجاورةٍ في شرق أوروبا، والشرق الأوسط، وشرق آسيا، بهذا الترتيب. بالإضافة إلى مساعدة "دول المواجهة" على تحسين دفاعاتها، والتقليل ضمناً بالتالي من اعتمادها على القوة الأمريكية، فإنّ تزويد هذه الدول بالأجهزة العسكرية والتدريب قد يجعل الأعداء يعيدون النظر في مواقفهم التهديدية. الصين حساسةٌ بشكلٍ خاصٍّ للمعارضة الإقليمية والنفوذ الأمريكيّ المتزايد، ولكنّ روسيا وإيران أقل منها حساسيةً لهذا الأمر. بالرغم من أنّ القدرات العسكرية للتحالف يمكن اعتبارها امتداداً للقوة الصلبة الأمريكية، فإنّ النفوذ الذي تستطيع تحقيقه قد يكون هائلاً.

بالإجمال، إنّ تقديم الولايات المتحدة (أو التحالف) المساعدة العسكرية للدول الضعيفة يصبح أكثر أهميةً مع تحوّل استخدام الولايات المتحدة للقوة في المناطق الحرجة إلى أمر إشكالي أكثر فأكثر. لكن، بما أنّ مساعدةً مثل هذه يجب إدامتها من أجل تطوير القدرات المحلية، فإنها لا تسمح بالتلاعب بها من أجل إرغام الأعداء. الأمر الذي قد يكون ذا قيمةٍ إرغاميةٍ هو زيادة المساعدة العسكرية لأحد خصوم العدوّ، ممن هو واقعٌ في أزمة، بنيّة كسب نفوذٍ أكبر على سلوك العدوّ. قد يتساءل المرء أنه لو كانت أوكرانيا قد زُوِّدَت بتدريبٍ وأسلحةٍ متطورةٍ عند استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم،

فهل كان ذلك سيؤدي إلى تخلي بوتين عن استراتيجيته القهرية المزعزعة للاستقرار، أم أنه كان سيجعل الأمور أسوأ؟

العمليات الهجومية الإلكترونية

الولايات المتحدة قوةٌ إلكترونيةٌ عظمى[22]. فما زالت حتى اليوم هي من يخترع معظم التكنولوجيات – الناعمة والصلبة – التي تنشّط وتوسّع هذا المجال. إنها هي من يقوم بتوفير أكثر المحتويات: المعلومات، والتطبيقات، والترفيه، والأخبار، والنقاش، والتواصل الاجتماعيّ، والأفكار. تفضّل الولايات المتحدة أن يبقى محور الفضاء الإلكترونيّ – الإنترنت – مفتوحاً وآمناً. كما أنّ الولايات المتحدة لا يُعلى عليها في القدرة على المراقبة والدفاع والتحرك الهجوميّ في هذا المجال. مع أنّ غالبية القدرة الإلكترونية الأمريكية تقع خارج الحكومة وسيطرتها، إلا أنّ وكالة الأمن القوميّ الأمريكية (U.S. National Security Agency) تملك قدراتٍ تقنيةٍ وتشغيليةٍ هامة. تتضمن هذه القدرات تكنولوجيا ووسائل متطورةً في مجال الأمن الإلكترونيّ، بالإضافة إلى القدرة على تنفيذ تحركاتٍ هجومية.

بالرغم من امتلاكها لهذه القدرات، فإنّ حكومة الولايات المتحدة تحترس من شنّ حربٍ إلكترونية[23]. يعتمد المجتمع والاقتصاد الأمريكيّ بشدةٍ على شبكات الكومبيوتر وهما ضعيفان أمام التدخّل الذي قد يحصل فيهما. على المستوى العسكريّ التكتيكيّ، يُفتَرَض أنّ الحرب الإلكترونية جزءٌ لا يتجزأ من القتال، ويتمّ التخطيط لها على هذا الأساس. لكنّ الولايات المتحدة تنفر بشدةٍ من الحرب الإلكترونية على المستوى الاستراتيجيّ، حيث يمكن أن تتعرض بنيتها التحتية الرئيسية واقتصادها لضررٍ كبير، حتى وإن كان ضرراً مؤقتاً. فهي توافق على الفكرة القائلة بأنّ حرباً إلكترونيةً شاملةً لن يربح فيها أحد. هذا التباعد يزيد في حدته غياب الثقة الكاملة بالتمكن من تفادي الردّ، والتحكم بالتصعيد من مستوى الحرب الإلكترونية التكتيكية إلى مستوى الحرب الإلكترونية الاستراتيجية. قد تستطيع الولايات المتحدة أن تصنع "حواجز نارية" على سُلَّم التصعيد الإلكترونيّ، عن طريق الاستعانة بمزيجٍ من أحدث ما تمّ التوصل إليه في

---

[22] لقد تبنّت حكومة الولايات المتحدة الموقف الذي يعتبر أنّ الحرب الإلكترونية لا تقلّ عن المعارك المادية. مع أنّ هذا المنظور فيه صواب، فإنه قد يصطدم باختيار الولايات المتحدة لاستخدام قدراتها الإلكترونية عندما لا يكون اللجوء إلى القوة أمراً مناسباً. على أيّ حال، نحن نتعامل مع العمليات الإلكترونية على أنها شكلٌ من أشكال القدرة على الإرغام.

[23] المقصود بعبارة الحرب الإلكترونية هو محاولة الحطّ من قدرة أنظمة الكومبيوتر التي يملكها العدوّ، إن كان ذلك في سياق صراعٍ مسلحٍ أم لم يكن. هذا الأمر لا يشمل التجسس الإلكترونيّ، الذي لا يُعَدّ من بين أدوات الإرغام.

مجال الاستخبارات والتكنولوجيا، بالإضافة إلى بروتوكولاتٍ فعالةٍ في القيادة والتحكم. حتى ذلك الحين، قد يكون من الضروريّ أن تهدد الولايات المتحدة بتنفيذ هجماتٍ إلكترونيةٍ استراتيجيةٍ من أجل ردع الآخرين عن القيام بها. بالطبع، إنّ وضعيةً ردعيةً من هذا النوع تتضارب مع فكرة أنّ العمليات الإلكترونية هي جزءٌ من القدرة على الإرغام.

إنّ التصعيد من الحرب الإلكترونية التكتيكية أو الإرغامية، إلى الحرب الإلكترونية الاستراتيجية هو واحدٌ فقط من المخاطر. يتمثّل خطرٌ آخر بأن يتسبب الهجوم الإلكتروني باندلاع حربٍ تقليدية[24]. يمكن تأويل الهجوم الإلكترونيّ على أنه "تهيئة ساحة المعركة" لهجومٍ ماديّ، وقد يبرر ذلك الاستجابة المادية في ذهن العدوّ. في كلا الحالَين، قد تكون الحرب الإلكترونية طريقاً يوصل إلى استخدام القوة العسكرية، لا بديلاً عنها. يُبرِز هذا الأمر وجود خطرٍ عامّ، هو أنّ الإجراءات الإرغامية الشديدة بدرجةٍ كافيةٍ لتغيير مسار العدوّ، قد ترفع احتمال أن يقوم هذا العدوّ باستخدام القوة أو يصعّد بطرقٍ تستدعي أن تقوم الولايات المتحدة بالأمر نفسه، بدلاً من تخفيض هذا الاحتمال.

إذا أصبح تخفيف خطر الردّ والتصعيد ممكناً، ومع تحقق هذا الأمر، ستكون هناك أداة إرغامٍ قويةٍ تحت تصرف الولايات المتحدة. العمليات الهجومية الإلكترونية أقل عنفاً من القوة المادية، ولكنها هدّامةٌ أكثر من العقوبات المالية، على سبيل المثال. بوسع هذه العمليات أن تسمح للولايات المتحدة بالحطّ من قوة الأعداء العسكرية، وأنظمتهم الاستخباراتية، والشبكات الحساسة للمعلومات الحكومية والمدنية لديهم، والتي تتحدى مصالح الولايات المتحدة ومسؤولياتها. من بين الدول الثلاث التي تُقلِق الولايات المتحدة إلى حدٍّ كبير، تعتبر الصين هي الأضعف أمام العمليات الإلكترونية، تليها روسيا ثم إيران. لكنّ الصين وروسيا، وبدرجةٍ أقل، إيران، ستكون لديها قدراتٌ تمكّنها من مهاجمة شبكاتٍ أمريكيةٍ مهمة – إن لم تكن قد نفّذت ذلك بالفعل خلال الأزمة القائمة. حتى كوريا الشمالية، بالرغم من أنها ما زالت عالقةً في العصور المظلمة من الناحية المعلوماتية، نُقِلَ أنها لعبت دوراً في التخريب (القرصنة) الإلكترونيّ الذي تعرضت له شركة سوني (Sony)، مما يدل على امتلاكها لبعض القدرة على الردّ. روسيا هي المشتبه به الأول في تنفيذ حروبٍ إلكترونيةٍ ضد الدول السوفياتية السابقة: إستونيا، وجورجيا، وأوكرانيا. الصين، بالرغم من كونها لاعباً محترفاً في عالم التجسس والسرقة الإلكترونية، أظهرت

---

[24] ديفيد س. غومبرت (David C. Gompert) ومارتن ليبيكي (Martin Libicki)، "الحرب الإلكترونية وعدم الاستقرار الآتي من الأزمة الصينية–الأمريكية" (Cyber Warfare and Sino–American Crisis Instability)، سرفايفل *(Survival)*، مجلد 56، رقم 4، آب–أيلول 2014.

انضباطاً أكبر. في حالة كلٍّ من الصين وروسيا، هناك وضعٌ للردع المتبادل بينهما وبين الولايات المتحدة في مجال الحرب الإلكترونية الاستراتيجية قد يبدأ بالظهور، أو أنه بدأ بالفعل.

حتى بوجود القدرة على التحكم بالتصعيد، يجب أن تكون الولايات المتحدة حاضرةً لهجماتٍ إلكترونيةٍ مساويةٍ على أقل تقدير، إن هي اختارت الهجوم – وربما حتى وإن لم تقم بذلك. يجب أن تطور الولايات المتحدة نطاقاً كاملاً من الخيارات الإلكترونية الهجومية، بوصفها جزءاً من ملف القدرة على الإرغام، كما يجب عليها أن تتعامل مع التحدي المتعلق بالتحكم بالتصعيد، وفي نفس الوقت، أن تستثمر في الأمن الإلكترونيّ. القرارات التي يتم التوصل إليها لكل حالةٍ على حِدَة بخصوص استخدام هذه الخيارات سيكون من الضروريّ أن تأخذ بعين الاعتبار خطر حدوث أضرارٍ جانبية (أو حتى عشوائية)، بالإضافة إلى خطر الردّ والتصعيد.

ربما يكون الاستخدام الأكثر فعاليةً للعمليات الإلكترونية الموجهة هو ذاك الحاصل عندما يكون البديل هو اللجوء إلى القوة العسكرية. في الحالة التي تعرضت فيها أجهزة الطرد المركزيّ الإيرانية الخاصة بتخصيب اليورانيوم، لهجوم ستكسنِت (Stuxnet)، كائناً ما كان مصدره، فإنّ هذا الهجوم كان طريقةً أكثر ذكاءً من ضربةٍ عسكريةٍ لتعطيل البرنامج الإيرانيّ، على الأقل مؤقتاً. في الوقت نفسه، تسببت هذه العملية بتأثيراتٍ جانبيةٍ مؤسفةٍ لا يمكن التنبؤ بها، على أنظمةٍ لا تتعلق بأجهزة الطرد المركزيّ الإيرانية، مما يشير إلى حدود القدرة البشرية في التحكم بالتأثيرات الإلكترونية[25].

قد تكون كلفة تنفيذ عملياتٍ هجوميةٍ إلكترونيةٍ ضئيلةً جداً، ولكن كلفة التداعيات الاقتصادية يمكن أن تكون جسيمة. تملك كلٌّ من الصين وروسيا القدرة للردّ بالمثل على العمليات الإلكترونية الأمريكية، ومن المتوقَّع أن تصبح إيران قادرةً على ذلك أيضاً. من غير المرجح أن تنبذ الولايات المتحدة كل استخدامٍ إرغاميٍّ للأسلحة الإلكترونية، ولكنها قد تجد أن هذا الأمر فيه خطورةٌ متزايدة. إحدى المدارس الفكرية ترى أنه من الأفضل للولايات المتحدة أن تعتبر الحرب الإلكترونية مساويةً للفعل الحربيّ – إن كانت قد تعرضت له أو هي قامت بتنفيذه – ثم السعي لرفع العتبة لا خفضها[26]. في كل

---

[25] بالتحديد، لم يقتصر تأثير ستَكسنِت (Stuxnet) على المجمع النووي الإيرانيّ. راجع، على سبيل المثال، راشيل كينغ (Rachael King)، "ستَكسنِت أصاب الشبكة المعلوماتية لشركة شِفرون" (Stuxnet Infected Chevron's IT Network)، وول ستريت جورنال *(Wall Street Journal)*، 8 تشرين الثاني، 2012، للاطّلاع على مثلٍ عن الكيفية التي أصيبت فيها صناعاتٌ أخرى.

[26] راجع ديفيد س.غومبرت (David C. Gompert) ومارتن ليبيكي (Martin Libicki)، "شنّ الحرب الإلكترونية على الطريقة الأمريكية" (Waging Cyber War the American Way)، سرفايفل *(Survival)*، مجلد 57، رقم 4، آب–أيلول 2015.

الأحوال، إنّ استخدام الولايات المتحدة للأسلحة الإلكترونية على نطاقٍ واسعٍ أو ضد شبكاتٍ حساسة يُعَدّ أحد أقصى أنواع الإرغام، يكاد يلامس شنّ الحرب.

تقييم الخيارات

كلّ واحدةٍ من فئات القدرة على الإرغام يمكن تقييمها بحسب فعاليتها المتوقعة، واحتمالات التعاون الدوليّ، والتكاليف؛ راجع الجدول رقم 1.

تجدر ملاحظة أنّ تكاليف ومخاطر مساعدة حركات المعارضة السياسية، وتنفيذ العمليات الإلكترونية قد تكون مرتفعةً أو متدنية، ويتعلق ذلك بإمكانية التحكم بالتأثيرات واحتوائها. تجدر أيضاً ملاحظة أنّ العمليات الإلكترونية لا تتطلب دعماً دولياً، وإن كان يُحتَمَل أن تواجه إدانةً دولية.

هذه النتائج هي تقريباً ما قد يتوقعه المرء عند النظر إلى القدرات الإرغامية التي تملكها الولايات المتحدة، وإلى نقاط الضعف في أعدائها المحتملين. الولايات المتحدة مجهزةٌ بشكلٍ جيّدٍ جداً بالقدرة على تهديد وصول الأعداء إلى المالية العالمية، ورعاية واستغلال وسائل الإعلام العالمية ووسائل التواصل الاجتماعيّ في سبيل مساندة الخصوم السياسيين لأعدائها، كما للإقدام على الحرب الإلكترونية. لنفس الأسباب، هذه مجالاتٌ قد يواجه الأعداء فيها الخطر. من الملفت أنّ الإجراءات التي أحرزت أعلى الدرجات لا تتطلب توافقاً دولياً أو مشاركةً دوليةً واسعة.

هناك منظورٌ تحليليٌّ آخر من شأنه إيضاح الأمور، وهو الفعالية المحتملة لثلاثةٍ من إجراءات الإرغام الواعدة نسبياً، في ما يتعلق بالتكاليف والمخاطر، إن هي استُخدِمَت ضدّ روسيا وإيران والصين (الجدول رقم 2).

نقوم بتفسير هذه التقييمات، ونقدّم بعض الاستنتاجات والتوصيات بعد التأمل في مظهرٍ حرجٍ من مظاهر القدرة على الإرغام: التواصل مع العدوّ.

التواصل

لكي تكون القدرة على الإرغام فاعلة، فإنها تحتاج إلى إجراء التواصل مع العدوّ، ويُزعَم أنّ حاجتها لذلك أكبر مما قد تتطلبه القوة الصلبة أو الناعمة. السبب في ذلك بالطبع، هو أنّ تنفيذ إجراءٍ إرغاميٍّ أو الرجوع عنه مرتبطٌ بسلوك العدوّ. يجب أن تكون "الصفقة" معروفةً من الطرفَين. إذا كانت الصفقة دقيقة، كذلك يجب أن يكون التواصل: إذا توقفتَ عن إرسال الأسلحة إلى وكلاءٍ في أراضي الدولة المجاورة، سننهي العقوبات المصرفية التي فرضناها عليك. إذا كان محل الاهتمام هو تحصيل نمطٍ سلوكيٍّ أكثر عمومية،

الجدول رقم1

تقييم خيارات القدرة على الإرغام بحسب الفعالية، والدعم الدوليّ، والتكاليف والمخاطر

	العقوبات المالية والتجارية	**الحظر العسكريّ**	**الحرمان من الموارد (مثل الطاقة)**	**الاعتراض البحريّ**	**مساعدة المعارضة السياسية**	**العمليات الإلكترونية**
الفعالية	**واعدة:** العقوبات المالية واعدةٌ بشكلٍ خاص	**معتدل:** بسبب توفر خيار الإنتاج المحليّ	**يسبب مشاكل جدية:** نتائج غير واعدة إلا إذا استُخدم كوسيلة إرغامٍ دفاعية	**معتدل:** التحكم الكامل والمطوّل صعب التحقيق	**واعدة:** ذات مفعولٍ تهديديٍّ كبير	**واعدة:** بإمكانها التسبب بتعطيلٍ كامل
الدعم الدوليّ	**واعدة:** الجهات الفاعلة المالية الرئيسية مشاركة	**معتدل:** من الصعب إغلاق المصادر البديلة	**معتدل:** يؤدي إلى الإساءة لسمعة من استخدمه	**معتدل:** تحالفٌ صغير الحجم	**واعدة:** تنجح بتحالفٍ صغير أو بدون تحالف	**واعدةٌ ومسببةٌ للمشاكل في نفس الوقت:** لا حاجة للدعم الدوليّ، ولكنّ العمليات مسيئةٌ جداً لسمعة من يستخدمها
التكاليف/ المخاطر	**معتدلة:** قد تتسبب بتعطيل الاقتصاد العالميّ إن تمّ فرضها على دولةٍ رئيسية	**معتدل:** يؤدي إلى خسارة الإيراد	**معتدل:** يؤدي إلى خسارة الإيراد	**يسبب مشاكل جدية:** استخدام السفن وتنفيذ العمليات مكلفٌ جداً؛ قد يؤدي إلى نشوب الصراع	**واعدةٌ ومسببةٌ للمشاكل في نفس الوقت:** يصعب التحكم بها	**واعدٌ ومسببٌ للمشاكل في نفس الوقت:** وجود خطر الردّ والتصعيد

يمكن للتواصل أن يتضمّن الاحتواء: إذا رأينا تصرفاً أكثر مسؤوليةً تجاه جيرانِك، سنقوم بإعادة النظر في حدّة العقوبات المطبَّقَة.

الجدول رقم 2

تقييم خيارات القدرة على الإرغام بحسب العدوّ المحتمل

	روسيا	إيران	الصين
العقوبات المالية			
دعم المعارضة الداخلية اللاعنفية			
العمليات الإلكترونية			

ملاحظة: يشير اللون الأخضر إلى الإجراء الواعد بشكلٍ أكبر؛ الأحمر يعني مشاكل جدية؛ الأصفر هو ما يقع بينهما.

بشكلٍ عامّ، كلما كانت الصفقة أقل وضوحاً، قلَّ احتمال إبرامها، أو دوامها إن هي أُبرِمَت. لقد تمّ إطلاع إيران بدقةٍ على الأعمال التي إن هي قامت بها في سبيل الحدّ من تخصيب اليورانيوم، فإنّ ذلك سيؤدي إلى رفع العقوبات عنها؛ أما الشروط التي ينتج عنها إرخاء العقوبات الأمريكية المتبقية، فهي غير واضحة. أُخبِرَت روسيا بأنها تواجه عقوباتٍ متصاعدةٍ إذا استمرت في دعم الانفصاليين الموالين لها في شرق أوكرانيا؛ ما لم يكن واضحاً هو ما الذي يقتضيه إنهاء العقوبات الموجودة. من المفهوم أنّ الدبلوماسيين يفضلون الإبهام لإبقاء خياراتهم مفتوحة، ولكنّ الوضوح قد يكون ضرورياً لتتمكن القدرة على الإرغام من أداء وظيفتها.

بوجود كل هذا الكلام الفضفاض في واشنطن عن تغيير هذا النظام أو ذاك، فلا عجب أن تكون بعض الأنظمة على قناعةٍ بأنّ الهدف من العقوبات هو هذا الأمر. قادة كوريا الشمالية ليسوا مخطئين تماماً في ظنهم بأنّ الولايات المتحدة تريدهم أن يرحلوا، وأنها ستستمر في عزلهم ومعاقبتهم حتى يفعلوا؛ بالنتيجة، إنّ العقوبات المفروضة عليهم ذات قيمةٍ إرغاميةٍ متدنية. ثمة صوابٌ أيضاً في التفكير بأنّ القادة الدينيين الإيرانيين مقتنعون بكون الهدف النهائيّ للولايات المتحدة إزاحتهم[27]. الكلام الصادر عن حكومة الولايات المتحدة، والذي يُفهَم منه أنّ الحكومة الإيرانية تستطيع استرجاع مكانها في المجتمع الأمميّ، قد يمنح الولايات المتحدة قدرةً أكبر على الإرغام، وإن كان ذلك يبدو متناقضاً.

[27] أكبر غانجي (Akbar Ganji)، "من هو علي خامنئي؟" (Who is Ali Khamenei?)، فورِن أفّيرز (*Foreign Affairs*)، أيلول/ تشرين الأول 2013.

على أيّ حال، إنّ مطلب التواصل مع الأعداء يستلزم أن تكون قنوات وأنماط التبادل المباشر والصريح حاضرةً في كل الأوقات. ثانيةً، إنّ عدم اليقين الإيرانيّ في ما يتعلق بالأهداف الأمريكية قد يساهم في الواقع بإنقاص قدرة الولايات المتحدة في التأثير على النظام، مما يعني أنّ التواصل الأوضح من شأنه خدمة المصالح الأمريكية. من الجليّ أنّ التواصل بين موسكو وواشنطن أفضل حالاً، فقد استفادت من إرث الحرب الباردة، بينما تعاني العلاقة الأمريكية–الإيرانية من إرث قطيعة عام 1979. بما أنّ الاتحاد الأوروبيّ له وجودٌ مهمٌ في إجراءات الإرغام الغربية المُتَّخَذَة في مواجهة روسيا، فإنّ العقوبات تملك فرصةً أكبر للنجاح إذا التزم القادة الأمريكيون والأوروبيون بنفس المنهج.

النتائج والتوصيات

خلاصة القول، يبدو أننا على صواب، ولو بشكلٍ جزئيّ، في دعوانا بأنّ القدرة الأمريكية على الإرغام في تزايدٍ من جهة أهميتها وفعاليتها المحتملة. أدوات الإرغام الثلاث التي تُعَدّ الأعلى مردوداً ضمنياً، والمتاحة للولايات المتحدة هي العقوبات المالية، ودعم المعارضة السياسية اللاعنفية، والعمليات الهجومية الإلكترونية. نلخّص في النقاط التالية:

- العقوبات المالية بوسعها إلحاق الأذى الاقتصاديّ المضبوط المعيار بدقةٍ تامة، ويتراوح أذاها من استهداف الأفراد، إلى الإضرار بالقطاعات المستهدَفَة، إلى إبطاء النشاط الاقتصاديّ برمّته. ويمكن تشديدها أو تخفيفها بناءً على استجابة الجهة المستهدَفَة. الحؤول دون الوصول إلى مصادر الائتمان، والعملة الصعبة، والأصول المالية، بوسعه توفير نفوذٍ مَرِن، كما أنّ مراقبة هذا الأمر وإدارته أسهل من منع التصدير أوالاستيراد. متطلبات المشاركة الدولية لا تتجاوز عدداً قليلاً من الدول الرئيسية التي تستقر فيها المصارف الدولية الكبرى. تطبيق العقوبات المالية على الصين أمرٌ أكثر تعقيداً وصعوبة، ومن العسير المحافظة عليه، كما أنه خطِرٌ على الاقتصاد العالميّ، بينما لن تتسبب بذلك عقوباتٌ مماثلةٌ على روسيا أو إيران.
- دعم المعارضة المؤيدة للديمقراطية ينطوي على درجةٍ عاليةٍ من التهديد، وهو يوفر لهذا السبب قدراً كبيراً من النفوذ. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الشبكات العالمية للمعلومات ووسائل الإعلام أدواتٍ أكثر فعاليةً لحركات المعارضة وأنصارها الخارجيين على حدٍّ سواء. إنّ نظاماً يتعرض للضغط من الداخل قدّ يلطّف من

سلوكه الخارجيّ، لاسيما إذا كان على قناعةٍ بأنّ فعله لهذا الأمر سيُكسِبُه الراحة. بالمقابل، قد يكون من الأصعب معاملة نظامٍ مقتنعٍ بأنّ الولايات المتحدة تسعى لإزالته، كما يظهر من الحالة الكورية الشمالية. البرامج التي تديرها الحكومة تسهل السيطرة عليها أكثر من البرامج غير الحكومية، ولو كان من المحتمل أن تعطيَ عكس النتيجة المرجوَّة إن تمّ الكشف عنها. في الوقت عينه، الثقة بالقدرة على التحكم بالديناميكيات السياسية قد تكون خدّاعة: مخاطر القمع أو الفوضى – إذا نظرنا إلى الطرف الأقصى المقابل، جديةٌ بالفعل، وقد تتصاعد كلما أصبح الدعم المُقَدَّم للمعارضة أقوى. هذه الطريقة في الإرغام من المرجح أن تنجح مع إيران أكثر من روسيا، وبالطبع ليس مع الصين.

- العمليات الهجومية الإلكترونية خيارٌ إرغاميٌّ ذو عائدٍ مرتفعٍ وخطورةٍ مرتفعة. بالفعل، يمكن النظر إلى هذه العمليات على أنها شكلٌ من الحرب غير المادية، بالتالي، فيها استخدامٌ للقوة الصلبة مساوٍ لقدرتها على الإرغام. مع هذا، إذا تمّ توجيهها وضبط معيارها بمهارة، مع تفادي الأضرار الجانبية، فبوسعها أن تكون شديدة الفعالية. قد تُحدِث العمليات الإلكترونية تأثيراتٍ صادمةً على أداء وثقة المجتمعات والأسواق، ويمكنها ضمنياً أن تتسبب بإيقاع الاضطراب في الدولة نفسها. إنّ مخاطر وتكاليف الردّ والتصعيد جسيمةٌ إذا كان البلد–الهدف بذاته قوةً إلكترونية، كما هو حال روسيا والصين. الاعتماد على أن يغضّ أيٌّ من هذين البلدَين الطرْف عند حصول مواجهةٍ إلكترونية سيكون مقامرةً من جهة الولايات المتحدة. إيران أكثر قابليةً للإرغام الإلكترونيّ. بالمقارنة مع العقوبات، ستكون حاجة الولايات المتحدة إلى التعاون الدوليّ قليلةً فعلاً، مع أنه يمكنها أن تنتظر الكثير من الانتقادات.

اثنان من أنواع الإجراءات الإرغامية المذكورة – مساندة خصوم النظام والعمليات الإلكترونية – قد يؤديان فعلاً في ظروفٍ معيّنة، إلى استفحال خطر الصراع لا تقليله. المقصود أن تكون القدرة على الإرغام بديلاً عن القوة العسكرية، أو درجةً على سُلَّمٍ قد يقود إليها إذا لم ينجح الإرغام. إمكانية أن تقود الإجراءات الإرغامية إلى صراعٍ غير متعَمَّدٍ هو سببٌ إضافيٌّ للتأمل فيها بعنايةٍ واستخدامها بحكمة.

ليس من المفاجئ أن تكون الصين هي الدولة التي تبلغ صعوبة وخطورة إرغامها أقصى الحدود، ويصادف أنها أقوى منافسٍ للولايات المتحدة في مجال منع الوصول إلى الحيّز/ منع إشغال الحيّز (Anti–access/ Area denial [A2AD])، وهي تسعى إلى تصغير القوة الصلبة الأمريكية في منطقةٍ حيويةٍ بشكلٍ استثنائيّ. تبدو الصين في الوقت

الحاضر متماسكةً من الناحية السياسية؛ هي تلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد العالميّ يشمل أهميتها المتزايدة في المالية العالمية؛ إنها تملك ترسانةً من إجراءات الإرغام الخاصة بها، بما فيها قدراتها الإلكترونية وحيازتها لديونٍ أمريكية. كما يتحتّم على الولايات المتحدة أن تكون متعقّلةً بشكلٍ خاصٍّ إن أرادت استخدام القوة العسكرية ضد الصين، فعليها بنفس الصورة أن تقيّم درجة المجازفة واحتمالات النجاح والتكاليف ومخاطر الردّ الانتقاميّ – لدى أيّ محاولةٍ لعزل المصارف الصينية، وتحريض المعارضة السياسية، أو تهشيم شبكات الكومبيوتر الصينية. تعتبر روسيا وإيران وغيرهما من الدول التي تقلّ قوةً وبروزاً عن الصين أهدافاً أسهل للقوة الإرغامية. من المؤكَّد أنّ مجال التعاون الأمريكيّ مع الصين والتأثير الجالب للاعتدال الذي تمارسه عليها الولايات المتحدة – أكثر اتّساعاً مما هو عليه في حالة روسيا وإيران. كما هو الحال في القوة العسكرية، تستطيع القوة الإرغامية أن توفّر نفوذاً مُسَلَّماً به، حتى مع الصين. كلما كانت القدرات أقوى، تحسّنت الخيارات، وأصبحت التأثيرات أكثر قابليةً للإثبات، وعندها، يصبح النفوذ أكبر. في هذا المجال، من المؤكد أنّ الاستخدام الأمريكيّ الناجح بعض الشيء، للقدرة على الإرغام بحقّ إيران وروسيا كان واقعاً تحت المراقبة الصينية.

إذا أمكن إجراء أمرٍ ممكنٍ ولكن حرِجٍ مثل استثناء الصين من الحسابات، مع التنبّه من المخاطر، يمكن القول بأنّ قدرة الولايات المتحدة على الإرغام تتصاعد مع تناقص الفائدة من القوة العسكرية الهجومية لديها. الإرغام الذي يمكن للولايات المتحدة أن تمارسه – في الحدّ الأدنى، بمساعدة أصدقائها الأقرب والأكثر اقتداراً – ضد روسيا وإيران وغيرهما من الدول المعادية ولكن الضعيفة – يُعتبَر عنصراً مهماً من عناصر الاستراتيجية. هذا لا يعني أنّ القدرة على الإرغام تستطيع أن تحلّ محلّ القوة الصلبة بشكلٍ كامل، فإن التهديد الذي توفره هذه الأخيرة بوسعه زيادة فعالية الإرغام، كما أنّ استخدام القوة الصلبة قد يكون ضرورياً.

هذا التحليل أنتج عدداً من التوصيات المحددة:

- يجب أن تعاود الولايات المتحدة وأصدقاؤها الأقرب مضاعفة جهودها وتشذيب قدرتها على مراقبة الأصول المالية وتدفّقها، وأن تقوم عند الحاجة، بعزل الدول العصيّة والمصارف التي قد تتعامل معها. الدول السبع [G7] (بالإضافة إلى سويسرا) يمكنها مساندة وحثّ تعاون مصارفها الرئيسية في هذا الاتجاه.
- يجب أن تقوم وزارة الخارجية الأمريكية والمجموعة الاستخباراتية بشحذ قدراتهما للتأثير على التطورات السياسية في الدول المعادية. لكن على الولايات المتحدة أن تخطوَ بحذر، وألّا تفترض أنها قادرةٌ على التحكم بديناميكيات أو نتائج المعارضة

السياسية.

- قد تكون العمليات الهجومية الإلكترونية أقوى الخيارات الإرغامية، ولكنها أيضاً تحمل القدر الأكبر من المخاطر. مع اكتساب المزيد من الدول لقدرات الحرب الإلكترونية، فلن ينتج عن ذلك إلا ازدياد خطر الردّ والتصعيد. قد يكون اتّكال الولايات المتحدة على أنظمة الكومبيوتر، والضعف المنبثق من هذا الاتّكال، سبباً لجعل الولايات المتحدة ترغب في الثَّني عن استخدام العمليات الإلكترونية كأداةٍ للإرغام، لا استخدامها.
- بشكلٍ أعمّ، يجب أن تحضّر حكومة الولايات المتحدة لاستخدام القوة الإرغامية تحضيرَها للحرب العسكرية. ويشمل هذا الأمر تحليل الخيارات والمخاطر، وتقييم المتطلبات والقدرات، وتنفيذ سيناريوهات محاكاة الحرب لصقل هذه القدرات.
- كما إنّ السلطات والتسلسل في القيادة والتحكم، ومسؤوليات الدعم، كلُّها محددةٌ أثناء استخدام القوة الصلبة، كذلك يجب أن يكون الأمر في القوة الإرغامية. مثلاً، يكون وزير الخزانة مكلَّفاً بالعقوبات المالية، ووزير الخارجية بدعم المعارضة اللاعنفية، ومدير الاستخبارات الوطنية بالعمليات الإلكترونية غير العسكرية.
- نظراً للأهمية الحاسمة للحلفاء لضمان فاعلية القدرة على الإرغام، يجب تنفيذ استشاراتٍ وتخطيطٍ مشترك.

على وجه الإجمال، بحوزة الولايات المتحدة قدرةٌ إرغاميةٌ كبيرةٌ لا يملك اثنان على الأقلّ من أعداء أمريكا المحتَمَلين، وهما إيران وروسيا، مناعةً ضدها. لا تستطيع القدرة الإرغامية أن تحلّ محلّ القوة العسكرية، ولكنها تستطيع لعب دورٍ أكبر في الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة.

الاختصارات

CIA	Central Intelligence Agency وكالة الاستخبارات المركزية
G7	Group of Seven مجموعة الدول السبع
G8	Group of Eight مجموعة الدول الثماني
GDP	Gross Domestic Product إجماليّ الناتج المحليّ
IRS	Internal Revenue Service مصلحة الضرائب الأمريكية
LNG	liquefied natural gas الغاز الطبيعيّ المسَيَّل
NATO	North Atlantic Treaty Organization منظمة حلف شمال الأطلسيّ (الناتو)
NGO	nongovernmental organization منظمةٌ غير حكومية
OPEC	Organization of the Petroleum Exporting Countries منظمة البلدان المصدّرة للبترول (أوبك)
P2C	power to coerce القدرة على الإرغام
UN	United Nations الأمم المتحدة

المراجع

Bakewell, Sally, and Stephen Morris, "Putin Sanctions Drive Away Banks as Loans Dry Up," *Bloomberg Report*, August 4, 2014.

Chenowith, Erica, and Maria Stephan, "Drop Your Weapons: When and Why Civil Resistance Works," *Foreign Affairs*, July/August 2014.

CNN Political Unit, "CNN Poll: Afghanistan War Arguably Most Unpopular in U.S. History," *CNN.com*, December 30, 2013. As of February 18, 2015: http://politicalticker.blogs.cnn.com/2013/12/30/cnn-poll-afghanistan-war-most-unpopular-in-u-s-history/comment-page-6/

Dubowitz, Mark, and Annie Fixler, "Warriors in Gray Suits," *Journal of International Security Affairs*, Spring–Summer 2014.

Dugan, Andrew, "U.S. Support for Action in Syria Is Low vs. Past Conflicts: History Shows Though That Support Increase [*sic*] Should Conflict Start," Gallup, September 6, 2013. As of February 18, 2015: http://www.gallup.com/poll/164282/support-syria-action-lower-past-conflicts.aspx

Ganji, Akbar, "Who Is Ali Khamenei?" *Foreign Affairs*, September/October 2013.

Gompert, David C., and Martin Libicki, "Cyber Warfare and Sino-American Crisis Instability," *Survival*, Vol. 56, No. 4, August–September 2014, pp. 7–22.

———, "Waging Cyber War the American Way," *Survival*, Vol. 57, No. 4, August–September 2015, pp. 7–28.

Jones, Jeffrey M., "Americans Oppose U.S. Military Involvement in Syria: Public Does Not Expect Diplomatic Efforts to Succeed in Ending Civil War," Gallup, May 31, 2013. As of February 18, 2015: http://www.gallup.com/poll/162854/americans-oppose-military-involvement-syria.aspx

King, Rachael, "Stuxnet Infected Chevron's IT Network," *Wall Street Journal*, November 8, 2012. As of February 17, 2016: http://blogs.wsj.com/cio/2012/11/08/stuxnet-infected-chevrons-it-network/

Morse, Edward L., "Welcome to the Revolution: Why Shale Is the Next Shale," *Foreign Affairs*, May/June 2104.

Nossel, Suzanne, "Smart Power: Reclaiming Liberal Internationalism," *Foreign Affairs*, March/April 2004.

Nye, Joseph, *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power*, New York: Basic Books, 1990.

———, *Soft Power: The Means to Success in World Politics*, New York: Public Affairs, 2004.

Radcliffe, Brent, "Sanctions Between Countries Pack a Bigger Punch Than You Might Think," *Investopedia*, March 31, 2014.

U.S. Congress, 107th Cong., 1st Sess., Uniting and Strengthening America by Providing Appropriate Tools Required to Intercept and Obstruct Terrorism (USA PATRIOT ACT) Act of 2001, Washington, D.C., H.R. 3162, January 3, 2001.

U.S. Energy Information Administration, *International Energy Outlook*, Washington, D.C., July 2013.

Zarate, Juan, *Treasury's War: The Unleashing of a New Era of Financial Warfare*, New York: Public Affairs, 2013.